مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 18

أكتوبر - ديسمبر 2025م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	دلالة النعت على التوكيد في القرآن الكريم، مواضعها وآثارها دراسة نحوية دلالية **د. عمر بن عواد الحربي**	٩
٢)	جموع القلة الخارجة عن القياس في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي –جمعًا ودراسة **د. محمد بن جزاء بن زقحان الرويس العتيبي**	٥٩
٣)	التنبيهات الصرفية الخلافية في كتاب الشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي –جمعًا ودراسةً **د. نوها جاد المولى علي جاد المولى**	١٣٥
٤)	تعليلات الفراء الصوتيَّة في كتابه كتاب لغات القرآن **د. سلوى راجح محمد العبدلي الشريف**	١٩٩
٥)	أثر المحظورِ اللّغويّ في توليد الألفاظ دراسة دلاليّة تداوليّة **وفاء بنت لافي بن مقبل الرّشيديّ**	٢٤١

م	البحث	الصفحة
٦)	قراءة في مشاريع تجديد الدرس البلاغي في المملكة العربية السعودية مشروع بلاغة النص العلمي عند عبد الله بانقيب أنموذجا **د. غادة محمد ذاكر الزبيدي**	٢٨٥
٧)	بلاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفيَّةِ فِي المُعَلَّقاتِ السَّبْعِ دراسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ **د. عواد بن ملفي بن زايد الشمري**	٣٢٣
٨)	القيم الحجاجية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي دراسة تطبيقية في باب العلم **د. أمينة بنت سعود بن خيشان القرشي**	٣٧٣
٩)	الإشاريَّات التداوليَّة في مرويَّات أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها بدء الوحي ومبشِّرات النبوَّة (أنموذجًا) **د. فوزيَّة بنت سعد القرني**	٤٢٣
١٠)	تأثير إستراتيجية خريطة الكلمة في تنمية المفردات اللغوية لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى **د. وائل مطر حسن الحربي**	٤٧١

التنبيهات الصرفية الخلافية
في كتاب الشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي(ت٩٣٠هـ)
جمعًا ودراسةً

A Compilation and Study of the Divergent Grammatical Notes Found in the Book “al-Sharh al-Kabir” by Bahraq al-Hadrami (D. 930 AH)

د. نوها جاد المولى علي جاد المولى

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية

البريد الجامعي: 141281@qu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
07/09/2025		15/10/2025
نشر البحث A Research Publication		
جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ = December 2025		
DOI:10.36046/2356-000-018-003		

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على التنبيهات الصرفية الخلافية الواردة في كتاب "فتح الأقفال وحل الإشكال المشهور بالشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي"، وإبراز موقف بَحْرَق في هذه التنبيهات، وهل كان صائبًا فيها أو لا؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبرز جهد عالمين جليلين هما: ابن مالك، ومنظومته "لامية الأفعال"، وبَحْرَق، وكتابه "فتح الأقفال"، وما حواه هذا الكتاب من تنبيهات صرفية لها الأثر في إثراء الدرس الصرفي؛ لذا انتظم بحثي في مقدمة، وتمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، وقائمة للمراجع والمصادر.

واعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي، وذلك بتتبع التنبيهات الصرفية الخلافية في كتاب "فتح الأقفال"، مرتبةً لها وفق ورودها في "لامية الأفعال"، وكتاب "فتح الأقفال"، وكان منهجي المتبع في عرض التنبيهات أن أذكر قول ابن مالك من "لامية الأفعال" ثم أتبعه بتنبيه بَحْرَق، يليه الشرح لمضمون هذا التنبيه، ثم الدراسة والتحليل، وذيلت كل تنبيه بخلاصة أرجح فيها الرأي المختار.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها استخدام بَحْرَق في تنبيهاته لمصطلحات صرفية جديدة لم يسبق إليها، كاستخدامه "للمفعَل، والمفعِل" في الدلالة على المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان.

الكلمات المفتاحية: التنبيهات، الخلافية، الصرفية، بَحْرَق، الشرح الكبير.

Abstract:

This research aims to shed light on the divergent morphological notes found in the book "Fath al-Aqfāl wa-Hallu al-Ishkāl known as al-Sharh al-Kabir" by Bahraq al-Hadrami, and to highlight Baḥraq's position regarding these notes, examining whether his views were accurate or not.

The importance of this study lies in its highlighting of the efforts of two great scholars: Ibn Malik, with his poem "Lāmiyat al-Afʿāl" and Bahraq, with his book "Fath al-Aqfāl", and the morphological notes contained in this book, which have enriched the study of grammar. Therefore, this study is organized into an introduction, a preface, seven chapters, and a conclusion that includes the most important findings, as well as a list of references and sources.

The study adopted the descriptive approach by following the divergent grammatical notes in the book "Fath al-Aqfal" and arranging them according to their appearance in "Lamiyat al-Afʿāl" and "Fath al-Aqfāl" the approach in presenting the notes was to first cite Ibn Mālik's statement from Lāmiyyat al-Afʿāl, followed by Baḥraq's corresponding notes, then provide an explanation of its content, followed by analysis and discussion. The researcher concluded each note with a summary in which he stated the preferred opinion.

One of the most important findings was Bahraq's use of new morphological terms in his notes that had not been used before, such as his use of "al-Mafʿal" and "al-Mafʿil" to refer to al-Maṣdarr al-Mīmī (the - verbal noun formed with the prefix mīm) and the names of time and place.

Keywords: Notes, divergent, Morphology, Bahraq, Al-Sharh al-Kabir.

المقدمة

نحمدك يا من خلق الإنسان وعلمه البيان، ونصلي ونسلم على حبيبك، وعلى آله وأصحابه الذين حازوا بقصب السبق في كل ميدان، وبعد:

يحفل تراثنا اللغوي بالعدد من المؤلفات الصرفية عظيمة النفع، ومن هذه المؤلفات منظومة "لامية الأفعال لابن مالك"، التي تعد من أشهر المنظومات في علم الصرف، تناول فيها مُؤَلِفها صرف الأفعال خاصة، ولها العديد من الشروح منها كتاب "فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي"، وهذا الكتاب على الرغم من أنه يحوي بين دفتيه العديد من القضايا الصرفية الغنية بالخلاف الصرفي، وأنه يعد شرحًا لأشهر منظومة صرفية؛ إلا أنه لم ينل من الشهرة والذيوع ما نالته غيره من الكتب الصرفية؛ لذا عقدت العزم منذ أن طالعت هذا الكتاب أن أتناول بعضًا من هذه القضايا الصرفية، فوقع اختياري على التنبيهات الصرفية الخلافية؛ لذلك جاء عنوانه:(التنبيهات الصرفية الخلافية في كتاب الشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي(ت٩٣٠هـ) –جمعًا ودراسةً–

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

كان من أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يأتي:

- أهمية كتاب "فتح الأقفال" فهو عصارة فكر عالم جليل كما أنه من الشروح المهمة للامية الأفعال، وهو حافل بالكثير من المسائل الصرفية الخلافية، وكان للتنبيهات النصيب الأكبر منها، ولا شك أن في دراسة هذه المسائل إثراء للدرس الصرفي.
- الوقوف على هذه التنبيهات الصرفية الخلافية التي أوردها بَحْرَق في كتابه لبيان أهي إكمال لما أورده ابن مالك في لاميته أم هي تلخيص فقط؟ مع بيان أهميتها ولا يتضح ذلك إلا بالدراسة.

- أن كتاب "فتح الأقفال" لم ينل من الشهرة والذيوع ما نالته غيره من الكتب، فأصبح في حكم المفقود، فخَفِي عن التناول، وعزَّ عن التداول مع ما فيه من قواعد صرفية هامة.
- لم يتناول أحد من الباحثين –فيما وقع بين يدي– هذه التنبيهات بالدراسة.

أهداف البحث:

- الوقوف على جهد عالمين جليلين هما: ابن مالك ومنظومته لامية الأفعال، وبَحْرَق وشرحه لهذه المنظومة.
- تسليط الضوء على كتاب أغفل عنه الباحثون، ألا هو: "فتح الأقفال وحل الإشكال" لبَحْرَق.
- توضيح موقف بَحْرَق في تنبيهاته، والجديد الذي أضافه، وكذلك ابن مالك هل كان ملمًا بكل القواعد الصرفية في لاميته، أم كانت خاضعة في بعض قواعدها لحكم الإطلاق؟
- إظهار أثر التنبيهات الصرفية الخلافية في إثراء الدرس الصرفي.

مشكلة البحث:

يعالج هذا البحث ما في لامية الأفعال لابن مالك، من سهو، أو إطلاق لحكم، أو تعميم، أو إيجاز لقاعدة صرفية، أو اختلاف لآراء ابن مالك بين مؤلفاته، بما يعرضه بَحْرَق في كتابه "فتح الأقفال" من تنبيهات صرفية خلافية، وإبراز أثر بَحْرَق في هذه التنبيهات، والجديد الذي أضفاه على الدرس الصرفي.

تساؤلات البحث:

- ما الجديد الذي تفرد به بَحْرَق في تنبيهاته؟
- هل أضاف بَحْرَق أفعالاً جديدة، إلى بعض القواعد لم يسبقه إليها غيره.؟
- ما المصطلحات الصرفية التي أضافها بَحْرق في تنبيهاته، ولم يُسبق إليها؟

- هل كان بَحْرَق في تنبيهاته يميل إلى مذهب نحوي معين؟
- هل كان ابن الناظم مؤيدًا لآراء والده فيما طُرِحَ له من آراء في كتاب "فتح الأقفال"؟
- هل آراء ابن مالك في لاميته موافقة لما ذهب إليه في التسهيل وشرحه؟

الصعوبات:

أما عن الصعوبات التي واجهتني في بحثي هذا، فكانت كالآتي:

- اختلاف وتناقض آراء ابن مالك بين مؤلفاته.
- قراءة كتاب فتح الأقفال لبَحْرَق عدة مرات؛ لوجود تنبيهات كثيرة، ولكن بعضها في الحقيقة يعد ملخصًا لما قاله ابن مالك في لاميته.
- يوجد مصطلح قريب من التنبيهات كان يستعمله بَحْرَق بين الحين والآخر، وهو "تتمات"، وهو في الغالب لا يعرض سوى موجز مختصر للمسألة التي تم طرحها؛ لذلك لم أتناوله في بحثي، واقتصرت على التنبيهات الخلافية.

حدود البحث:

اقتصر البحث على التنبيهات الصرفية (الخلافية) التي عالج بها بَحْرَق ما في لامية الأفعال من إيجاز لقاعدة أو إطلاق لحكم، وتوضيح ما إذا كان بَحْرَق صائبًا في آرائه أم لا.

الدراسات السابقة:

لم أجد -فيما وقع بين يدي- دراسات سابقة في ميدان هذا البحث غير هاتين الدراستين:

- **منهج بَحْرَق في كتاب "فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال"**، د. نورية بويش، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد (٢١)، ٢٠٢١م، وفيها يقدم الباحث تعريفًا باللامية، والشرح الكبير لبحرق ومنهج هذا الشرح، وما تضمنه من فوائد، وحصر الباحث ما كُتِب من

حواشٍ ودراسات حول هذا الشرح، وبهذا لم يخرج الباحث في حدود بحثه عن التعريف بكتاب "فتح الأقفال".

- **محمد بن عمر الحضرمي الشهير بـ" بَحْرَق"، حياته، وآثاره، ومكانته، وأمور مشكلة في ترجمته**، د. حديجان جمال رمضان، مركز حضرموت للدراسات التاريخية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني التاريخ والمؤرخون الحضارمة، ٢٠١٧م، وفيه قدم الباحث تعريفًا ببَحْرَق الحضرمي، مبينًا جهوده وآثاره العلمية في مجالات متعددة، وأظهر في بحثه الجوانب المشكلة في ترجمته.

ومما سبق يتضح أن الدراسات السابقة، تختلف في مضمونها عن هذا البحث.

خطة البحث

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع.

فالمقدمة: عرضت فيها: أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وأسباب اختياري له، وأهدافه، ومشكلته، والصعوبات التي واجهتني، ومنهجي، وخطتي فيه.

وأما تمهيد: فجاء عنوانه: **(نبذة مختصر عن "بَحْرَق الحضرمي (ت٩٣٠هـ))**، تحدثت فيه عن بَحْرَق وآثاره.

أما الدراسة، فقسمتها إلى سبعة مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول: التنبيه الأول: المضارع من "فَعَل" المثال الواوي.

المبحث الثاني: التنبيه الثاني: "فَعَل"، ودلالة مضارعه على المغالبة.

المبحث الثالث: التنبيه الثالث: حركة همزة الوصل.

المبحث الرابع: التنبيه الرابع: فَعِيل بمعنى مَفْعُول.

المبحث الخامس: التنبيه الخامس: "فَعْل" مصدر الثلاثي المتعدي بين القياس والسماع.

المبحث السادس: التنبيه السادس: المحذوف من المصدرين "إفْعَال، واسْتِفْعَال" المعتلين العين.

المبحث السابع: التنبيه السابع: "المفعَل والمفعِل" من المثال الواوي.

أما الخاتمة، فقد ضمنتها أهم النتائج، وبعض التوصيات التي توصلت إليها.

وذيلت هذا البحث بثبتٍ لأهم المصادر والمراجع التي استقيت منها المادة العلمية.

منهج البحث

١- اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي؛ وذلك بتتبع التنبيهات الصرفية الخلافية في كتاب "فتح الأقفال"، مرتبةً لها وفق ورودها في "لامية الأفعال" لابن مالك، و"فتح الأقفال" لبَحْرَق.

٢- وضعت عنوانًا لكل تنبيه يتناسب مع المبحث الصرفي الذي يندرج تحته.

٣- ذكرت قول ابن مالك من لامية الأفعال، ثم أتبعه بتنبيه بَحْرَق.

٤- قدمت شرحًا موجزًا لما تضمنه التنبيه.

٥- تناولت التنبيه بالدراسة والتحليل، وكنت أتطرق من خلالهما لعرض آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين المؤيدين والمعارضين لتنبيهات بَحْرَق، ومن بين هذه الآراء التي كنت أطرحها رأي ابن مالك، ورأي بَحْرَق، موضحةً حجة وأدلة كل فريق، موثقةً لكل رأي من مصادره الأصيلة -ما أمكن-.

٦- ذيلت كل تنبيه بخلاصة أرجح فيها الرأي المختار بناء على ما استندت إليه من أدلة وبراهين، موضحةً موقف ابن مالك، وموقف بَحْرَق، ورأي أيهما أولى بالقبول.

٧- وثقت الآيات القرآنية بإسنادها إلى سورها، والقراءات القرآنية بتخريجها وبنسبتها إلى قارئيها، والأبيات الشعرية بنسبتها إلى أصحابها، وإلى دواوينها

–ما أمكن–، ومواطن ورودها، وبحورها شعرية.

٨– ترجمت للعلماء غير المشهورين.

وبعد: فالحمد لله الذي أحصى كل شيء عددًا؛ فهذا بحثي: (التنبيهات الصرفية الخلافية في كتاب الشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي (ت٩٣٠هـ) –جمعًا ودراسةً–، بذلت فيه وسعي وطاقتي، ويعلم الله أني لم أتوانَ، ولم أدخر في ذلك وسعًا؛ فإن كنت قد وفقت، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أني حاولت أن أطرق بابًا من أبواب الدرس الصرفي، وأن أسهم في إضافة لبنة من لبناته، والله أسأل أن يجنبني الزلل، إنه سميع عليم.

﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠﴾ [يونس: ١٠].

تمهيد

(نبذة مختصر عن بَحْرَق الحضرمي(ت٩٣٠هـ)

نسبه:

هو مُحَمَّد بن عَمر بن الْمُبَارك بن عبد الله بن عَليّ الْحِمْيَرِي الْحَضْرَمِيّ الْيَمَانِيّ الشَّافِعِي الشهير ببَحْرَق[(١)].

مولده ونشأته:

وُلِدَ بحضرموت[(٢)] في النصف من شعبان، سنة تسع وستين وثمانمائة[(٣)]، ونشأ وترعرع بها فحفظ القرآن الكريم، و"منظومة البرماوي"، و"ألفية ابن مالك"[(٤)]، ثم انتقل من حضرموت إلى الشحر[(٥)] فأخذ عن العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بافضل، ومنها إلى "زبيد" وأخذ من علمائها العلوم الشرعية والفنون الأدبية، ثم رحل إلى

(١) أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع". (بيروت: دار مكتبة الحياة)، ٨: ٢٥٣.

(٢) محمد بن أبي بكر باعلوي، "السناء الباهر بتكملة النور السافر في أخبار القرن العاشر". تحقيق: إبراهيم ابن أحمد المقحفي، (ط١، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ٢٠٠٤م)، ٢٠٩.

(٣) حضرموت: ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف، وبها قبر هود –عليه السلام– ينظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، "معجم البلدان". (ط، ٢ بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م)، ٢: ٢٧٠.

(٤) السخاوي، "الضوء اللامع"، ٢: ٢٥٣.

(٥) إحدى المدن في حضرموت تقع في شرقي اليمن، وهي بين عمان وعدن، المصدر السابق، ٢: ١٣٨.

الحرمين الشريفين، وسمع من الحافظ السخاوي، ثم رجع إلى الديار اليمانية، وأخذ عن الشيخ حمزة الناشري وصاهره بزواجه من ابنته[(١)]، ثم عاد مرة أخرى إلى "عدن" في آخر أيامه، واتصل بمرجان الظافري والي المدينة، ولما توفي مرجان ذهب بَحْرَق إلى الهند، فقربه إليه سلطان الهند مظفر شاه ابن محمود شاه وعظمه، وأنزله المنزلة التي تليق به[(٢)].

مؤلفاته:

ألف بَحْرَق مؤلفات كثيرة في مجالات متعددة، كالحديث، والحساب، والطب، والنحو، والصرف، ومن هذه المؤلفات:

- عقد الدرر في الإيمان بالقضاء والقدر.
- الحواشي المفيدة على أبيات اليافعي في العقيدة.
- فتح الرؤف في أحكام الحروف.
- شرح لامية ابن مالك في التصريف–موضوع البحث[(٣)].

(١) الشلي اليمني، "السناء الباهر"، ٢١٠.

(٢) محمد بن عمر بافقيه، "تاريخ حوادث السنين ووفاة العلماء العاملين والسادة المربين والأدباء الصالحين". تحقيق: أحمد صالح رابضه، إشراف: د. شائف عبده سعيد، رسالة ماجستير للعام ٢٠٠٠م، ١٤٠.

(٣) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ". عُنى بتصحيحه: محمد شرف الدين يالتقايا، (إسطنبول: وكالة المعارف ١٣٦٠هـ- ١٣٦٢هـ)، ١٥٣٦.

وفاته:

توفي في **العشرين** من شعبان عام (٩٣٠هـ) ومات مقتولاً بالسم في الهند؛ وسبب ذلك أنه حظي بمكانة عالية لدى السلطان مظفر، فحقد عليه وزراء السلطان فكادوا له بالموت مسمومًا[(١)].

(١) بافقيه "تاريخ حوادث السنين"، ١٤٣؛ وعمر رضا كحالة، "معجم المؤلفين". (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ١١: ٩٠.

المبحث الأول

التنبيه الأول: المضارع من "فَعَل" المثال الواوي

قال ابن مالك:

وَأَفْـــرِدِ الْكَسْـــرَ فِيمَـــا مِـــن "وَرِثْ، وَوَلِي
وَرِمْ، وَرِعْـــتَ، وَمِقْـــتَ، مَـــعْ وَفِقْـــتَ حُلَـــى
وَثِقْـــتَ، مَـــعْ وَرِيَ الْمُـــخُّ احْوِهَـــا، وَأَدِمْ
كَسْـــراً لِعَـــيْنِ مُضَـــارِعٍ يَلِـــي فعَـــلَا (١)

نبه بَحْرَق على مجيء المضارع من فَعَل المثال الواوي بقوله: **"تنبيه"**: صرح في التسهيل(٢) بأن سائر العرب غير بني عامر(٣) يلتزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيئًا، ولا شرط له شرطًا، وهو مقتضى النظم(٤)، وذلك عجيب منه فإنه قد جاءت أفعال منه بالفتح، بل أنا أقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإني تتبعت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحًا، كوَجَأ التيس يجَؤه:..ودعَه يَدعَه:.....، ولم أعثر على ما شذ من ذلك غير، "وَضَحَ الأمر يَضِح"، ..، وأما

(١)أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك، "لامية الأفعال". تحقيق: د.عبد المحسن بن محمد القاسم، (ط ١، ٢٠٢١ م)، ٧٦.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م)، ٣١٣.

(٣) هؤلاء بنو عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، ينظر: عمر رضا كحالة، "معجم قبائل العرب القديمة والحديثة". (ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م)، ٢: ٧٠٤.

(٤) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٧٦.

حلقي العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل....، وعبارته في التسهيل توهم أن بني عامر لا يلتزمون كسر مضارع هذا النوع، ولم ينقل غيره عنهم الضم إلا في: "وَجَده يجُده"، على أنه قال في القاموس: "وجد يجِده، يجُده" -بالضم- ولا نظير له انتهى، ومقتضاه أنه لغة عامة عن سائر العرب"[(١)].

الشرح لمضمون التنبيه

نبه بَحْرَق على أن ابن مالك أطلق كلامه في التسهيل وفي لامية الأفعال بأن مضارع فَعَل الواوي الفاء يكون مكسور العين مطلقًا عند سائر العرب غير بني عامر، ولم يستثنِ من ذلك شيئًا، ولا شرط لذلك شرطًا؛ ولكن بَحْرَق وجد أن هناك أفعالاً جاءت منه مفتوحة العين في المضارع، ومثل لذلك بعدة أمثلة بشرط أن يكون حلقي العين أو اللام، ولم يشذ من ذلك غير فعل واحد فإن مضارعه جاء مكسور العين مع كونه حلقي اللام، وهو "وَضَحَ، يضِح" وهذ الفعل لم يذكره في قائمة الشواذ غير بَحْرَق، والمفهوم من إطلاق ابن مالك في التسهيل والنظم أن مضارعه يكون مكسور العين دائمًا، كما أن عبارة ابن مالك في التسهيل توهم أن بني عامر يضمون عين مضارع "فَعَل" الواوي الفاء مطلقًا، وفي حقيقة الأمر لم ينقل النحاة عن بني عامر في ضمهم لعين مضارع هذا الفعل غير الفعل "وَجَدَ" فقالوا في مضارعه: "يَجُد"، ونقل الفيروزآبادي في هذا الفعل الوجهين كسر عين المضارع وضمها.

الدراسة والتحليل

(١) محمد بن يعقوب، "القاموس المحيط". مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، (ط ٨، بيروت: لبنان، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥ م)، ٣٢٤، مادة، " و. ج.د"؛ وبَحْرَق الحضرمي، محمد بن عمر، "فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال". تحقيق: د. مصطفى النحاس، (ط ٢، ١٩٥٤م)، ٦٨.

"فَعَل" لا يخلو أن يكون للمغالبة، أو لا يكون، فإن كان لغير المغالبة لا يخلو أن يكون مثالاً، أو أجوف، أو ناقصًا، وقد يكون مضعفًا أو غير ذلك[١]، فإن كان مثالاً واويًا، فإن مضارعه يأتي مكسور العين، نحو: " وَعَدَ، يَعِد"، سواء كان الفعل لازمًا أو متعديًا؛ وإنما حُذِفَتْ الواو؛ لوقوعها بين عدوتيها، وهي الياء المفتوحة، والكسرة؛ ولأن الواو ثقيلة في ذاتها ووقعت أيضًا بين ثقيلين، والفعل أيضًا أثقل من الاسم؛ فلما اجتمع كل هذا الثقل حذفت الواو، ولم يجز حذف الياء التي هي حرف المضارعة؛ لأنه بحذفها يفوت الغرض الذي جيء به من أجلها وهو الدلالة على المضارعة؛ مع كراهية الابتداء بالواو، ولا يجوز حذف الكسرة؛ لأنه بها يعرف وزن المضارع؛ لذلك حذفت الواو وكان حذفها أبلغ في التخفيف، ثم حُمِلَ "أعِد"، و"نَعِد"، و"تَعِد" عليه جريًا للباب على سنن واحد، وللكوفيين رأي آخر في حذف الواو من مضارع هذه الأفعال، وهو التفرقة بين المتعدي واللازم، فما كان منها متعديًا حذفت واوه، نحو: "وَعَدَ يَعِد"، "ووَزَنَ، يَزِن"، وما كان منها لازمًا لا تحذف واوه في المضارع، نحو: "وَحَلَ، يَوْحِل"، "ووَجَلَ يَوْجِل"، وردّ ابن يعيش على ما ذهب إليه الكوفيون بعلتين، أولهما: أن الواو سقطت في مضارع تلك الأفعال المتعدية وغير المتعدية، نحو: "وَكَفَ البيت يَكِف"، و"وَخَدَ البعير يَخِد" ثانيهما: أن بعض أفعال هذا الباب يجيء مضارعها على: "يفعِل، ويفعَل"، فحذفوا الواو فيما كان مضارعه مكسور العين، نحو: "وَحَرَ، يَحِر"، وأثبتوا الواو فيما كان مضارعه على "يفعَل"، فقالوا: "يَوحَر"[٢].

(١)أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، "الممتع في التصريف". تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (ط١، بيروت: لبنان، دار المعرفة، ١٩٧٨م)، ١: ١٧٤.

(٢) موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، "شرح المفصل". (إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها =

وإذا كان الفعل حلقي اللام أو العين فمضارعه يأتي مفتوح العين، نحو: "يدَع، ويَضَع"؛ والفتح في المضارع عارض لأجل حرف الحلق، والعارض كالمعدوم والأصل الكسر؛ لذلك حذفت الواو[(١)]، وحُمِل "يَذَر" على "يَدَع"[(٢)]، ومثال حلقي العين: "وَهَبَ، يَهَب"[(٣)] وهذا ما اختاره بَحْرَق وأكثر النحاة؛ نحو: "وَدَعه، يَدَعَه"، ولم يشذ من ذلك غير "وَضَحَ، يَضِح"، حيث جاء هذا الفعل حلقي اللام ومضارعه مكسور العين، ولم يحكم على هذا الفعل بالشذوذ غير بَحْرَق[(٤)].

أما ابن مالك فقد أطلق في التسهيل ولامية الأفعال، في مضارع "فَعَل" الواوي الفاء، ولم يشترط لذلك شرطًا، ولم يستثن من ذلك شيئًا، بل جعل مضارعه دائمًا مكسور العين حيث قال: "من وجوه الإعلال الحذف، ...فمن مطرده حذف الواو، من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالاً ولوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة... أو مقدرة"[(٥)]، ولم يأتِ مضارع "فَعَل" الواوي الفاء على زنة "يفعُل" إلا في فعل واحد، وهو "وَجَدَ، يَجُد"، وحُكِم على ضم عين مضارعه بالشذوذ والأصل أن يأتي مضارعه على "يَفْعِل"؛ والدليل على ذلك حذف الواو في المضارع؛ مما يدل على أن الأصل هو الكسر والضم عارض، كما كان الفتح عارضًا، في نحو: "يَقَع، ويَدَعَ"؛

=

محمد منير الدمشقي)، ١٠: ٦٠؛ وابن عصفور، "الممتع"، ١: ١٧٤.

(١) ابن عصفور، "الممتع"، ١: ١٧٧.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". شرحه، وضبطه، محمد أحمد جاد المولى بك، (ط٣، القاهرة: دار التراث)، ٢: ٣٩.

(٣) المصدر السابق، ٢: ٣٩.

(٤) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الاقفال"، ٦٨.

(٥) ابن مالك، "التسهيل"، ٣١٣؛ وابن مالك، "لامية الأفعال"، ٧٩.

والدليل على عروض الفتحة حذف الواو[١]، وقيل: إن ضم عين مضارع الفعل "يجُد" لغة ضعيفة لبني عامر، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال، أما خروجها عن القياس، فلأن الواو لا تحذف في المضارع إلا أن يكون مكسور العين؛ أما في الاستعمال فقد جاء الاستعمال لهذا الفعل دائمًا بكسر عين المضارع كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟ فِيهَآ أَحَدًا﴾ [النور: ٢٨].

أما ابن مالك فقد ذهب في التسهيل[٢] إلى أن لغة بني عامر ليست قاصرة على الفعل "وَجَدَ"، بل جعلها لغة عامة لهم في المثال الواوي، فإنهم يحذفون الفاء ويضمون العين في كل مثال واوي على فَعَل، فيقولون في وَكَل: "يكُل"، وفي وَلَد: "يلُد"[٣].

وفي حقيقة الأمر ما ذهب إليه ابن مالك يعد مخالفًا لما أجمع عليه النحويون، فنجد ابن جني يصف هذه اللغة بأنها شاذة، ولا يصح الاعتداد بها؛ لضعفها؛ ولعدم وجود نظير لها؛ ولمخالفتها لما أجمع عليه النحويون[٤].

أما ابن عصفور فقال في ذلك: "وشذ أيضًا من "فَعَل" الذي فاؤه واو لفظة واحدة، حيث جاء مضارعها على: "يَفعُل" بضم العين، وهي: "وَجَدَ، يَجُد"، وأصله:

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، "المنصف شرح كتاب التصريف للمازني". (ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م)، ١٨٧.

(٢) ابن مالك، "التسهيل"، ٣١٣.

(٣) السيد الشريف محمد بن الحسن الرضي، "شرح شافية ابن الحاجب"، شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ١: ١٣٣.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جني، "سر صناعة الإعراب"، تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط: ٢، دمشق، حلب: دار القلم، ١٩٩٣م)، ٢: ٥٩٦.

"يَوْجُدُ"، فحذفت الواو لكون الضم هنا شاذًا، والأصل الكسر فحذفت الواو كما حذفت مع الكسرة، وعلى ذلك قوله:

لــو شــئتَ قَــدْ نَقَــعَ الفــؤادُ بِشــربةٍ

تَــدَعُ الحــوائم لا يَجُــدْن غلــيلا"[1][2]

وفسر سيبويه ذلك بأن "وَجَدَ" مضارعها جاء على "يَجُد" بزنة "يفعُل"، وحذفوا الواو ولم يقولوا: "يَوجُد" وإن كان هو القياس؛ ليعلموا أن أصلها "يَجِد"[3]، وصرح في موضع آخر بأنها لغة لناس من العرب، وأنها ضعيفة لا يوجد لها نظير بقوله: "وقد قال ناس من العرب "وَجَدَ"، "يَجُد"، كأنهم حذفوها من "يَوجُد"، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"[4].

الخلاصة:

فالذي أطمئن إليه بعد هذا العرض هو ما نبه إليه بَحْرَق من أن مضارع "فَعَل" الواوي الفاء يأتي مكسور العين، ولا يأتي مفتوح العين إلا إذا كان حلقي العين أو اللام، ولم يشذ من ذلك غير الفعل "وَضَحَ، يَضِح" -ولم يحكم على هذا الفعل

(١) ابن عصفور: "الممتع"، ١: ١٧٧.

(٢) من الكامل، لجرير بن عطية الخطفى: "ديوان جرير". بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، (ط٣، القاهرة: دار المعارف بدون تاريخ)، ١: ١٠٧.
= البيت من شواهد: الحسين بن أحمد: "ليس في كلام العرب". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط ٢، ١٩٧٩م؛ وابن عصفور، "الممتع"، ١: ١٧٧.

(٣) عمرو بن عثمان أبو بشر، "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م)، ٤: ٣٣٩.

(٤) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الاقفال"، ٦٨.

بالشذوذ غير بَحْرَق–، وأنه لم يسُمع الضم في عين مضارع "فَعَل" الواوي الفاء إلا في فعل واحد جاء على لغة ضعيفة وهي لغة بني عامر، وهو الفعل" وَجَدَ" وهذا الرأي أولى بالقبول من إطلاق ابن مالك، ومن جعله ضم عين المضارع ليس قاصرًا على "وَجَدَ"، بل جعلها لغة عامة لبني عامر في كل فعل على زنة "فَعَل" واوي الفاء، و في الحقيقة أنه لم ينقل غير ابن مالك في ضم عين مضارع هذا الفعل غير الفعل "وَجَد"؛ وعلل النحاة لذلك بأنها لغة ضعيفة؛ لمخالفتها لما أجمع عليه النحويون[١].

(١) ينظر: ص، ١٣، ١٤ من البحث.

المبحث الثاني

التنبيه الثاني: فَعَل، ودلالة مضارعه على المغالبة

قال ابن مالك:

عَيْنـاً لَـهُ الْـوَاوُ أَوْ لَامـاً يُجَـاءُ بِـهِ
مَضْـمُومَ عَـيْنٍ، وَهَـذَا الْحُكْـمُ قَـدْ بُـذِلَا
لِمَـا لِبَـذٍّ مُفَـاخِرٍ، وَلَـيْسَ لَـهُ
دَاعِـي لُـزُومِ انْكِسَـارِ الْعَـيْنِ نَحْـوُ "قَلَـى"
وَفَـتْحُ مَـا حَـرْفُ حَلْـقٍ غَـيْرُ أَوَّلِـهِ
عَـنِ الْكِسَـائِيِّ فِي ذَا النَّـوْعِ قَـدْ حَصَـلَا
فِي غَـيْرِ هَـذَا لَـدَى الْحَلْقِـيِّ فَتْحـاً اشِـعْ
بِالِاتِّفَـاقِ كَـآتٍ صِـيغَ مِـنْ سَـأَلَا[1]

نبه بَحْرَق (ت٩٣٠هـ) على مجيء مضارع "فَعَل" دالاً على المغالبة بقوله: **تنبيه:** "مقتضى الصحاح[2] موافقة الكسائي في أن حروف الحلق مانع من الضم، فإنه قال: خَصَمه يَخْصِمه: غلبه، وهو شاذ، فإن "فاعلتُه ففعلتُه" يرد "يَفْعل" منه إلى الضم إن لم تكن عينه حرف حلق انتهى"[3].

(١) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٧٧.

(٢) أبو نصر إسماعيل بن حماد المعروف بالجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية" تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤، بيروت: ١٩٨٧م)، ٢: ٦٩٩، مادة "ش. ع. ر".

(٣) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الاقفال"، ٩٩.

الشرح لمضمون التنبيه

أشار بَحْرَق في نصه هذا إلى آراء النحاة في عين مضارع "فَعَل" الدال على المغالبة، فإن جمهور النحاة أوجبوا أن يكون مضارعه على "يَفْعُل" مطلقًا، وتبعهم في ذلك ابن مالك، أما الكسائي –وهو كوفي المذهب– فقد جعل المغالبة من هذا الفعل على زنة "يَفْعُل" بشرط ألا يكون حلقي اللام أو العين، فإن كان كذلك، فالمغالبة منه تأتي على زنة "يَفْعَل"، وتبعه في ذلك الجوهري، وشذ ما ذهب إليه الجوهري، من جعله المضارع من "خَصَم" للمغالبة على زنة "يَفْعِل".

الدراسة والتحليل

إذا أريد معنى المغالبة من "فَعَل"، والمغالبة نعني بها: أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون الفعل إذن إلا معتديًا[(١)]، وفي صوغ مضارعه خلاف تفصيله كالآتي:

الرأي الأول:

يرى أن "فَعَل" إذا أريد به المغالبة فمضارعه يأتي على زنة "يَفْعُل" مطلقًا، ولا فرق في ذلك بين أن يكون "فَعَل" حلقي اللام أو العين أو لا يكون، فيقال: سابَقَني فسَبَقته فأنا أسْبُقه، ويقال في الحلقي: "صَارَعني فأنا أصْرُعه"، إلا أن يكون الفعل معتل الفاء بالواو، نحو: "وَعَدَ"، أو معتل العين، بالياء، نحو: "بَاعَ"، أو معتل اللام بالياء، نحو: "رَمَى" فإن المغالبة منه تأتي على زنة: "يفْعِل"، فيقال: "واعَدَني فأنا أَعِده"، و"بَايَعَني فأنا أَبِيعه".

(١) الرضي، "شرح الشافية"، ١: ٧٠.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه[١]، وأبو زيد الأنصاري[٢]، وابن مالك[٣]، وابن منظور[٤]، والفيروزآبادي[٥]، وبَحْرَق[٦]، ونُسبِ هذا الرأي للبصريين عامة.

قال سيبويه: "واعلم أن يفعل من هذا الباب، باب المغالبة، على مثال: "يَخْرُج" بالضم، نحو: عازّني فعززته أعزُّه، ....، بضم عين المضارع فيها...، إلا ما كان من الياء مثل: "رَمَيتُ، وبِعتُ"، وما كان من باب: "وَعَدَ"، فإن ذلك لا يكون إلا على أفْعِله بكسر عين المضارع...."[٧].

وحكى أبو زيد الأنصاري كل ذلك بضم عين مضارعه، ولم يفرق بين أن يكون الفعل حلقي العين أو اللام[٨]، وهذا ما أيده ابن منظور قائلاً: "... فاخَرَه ففَخَره يَفْخُره..."[٩]، فـ "فَخَر" حلقي العين، وجاء مضارعه على "يفعُل".

وأجاز أبو حيان أن تأتي المغالبة على زنة "يفْعُل" في مضارع كل فعل ثلاثي سواء أكان على زنة: "فَعَل، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ"، سواء أكان هذا الفعل لازمًا أم

---

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٦٨.

(٢) سعيد بن ثابت أبو زيد الأنصاري، "النوادر في اللغة". تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، (ط١، دار الشروق، ١٩٨١م)، ٥٥٧.

(٣) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٧٧.

(٤) ابن منظور، "لسان العرب"، ٥: ٤٩، مادة "ف. خ. ر".

(٥) الفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، ٤٥٥، مادة "ف. خ. ر".

(٦) السيوطي، "المزهر"، ٢: ٣٨؛ وبَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ٩٩.

(٧) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٦٨.

(٨) أبو زيد الأنصاري، "النوادر في اللغة"، ٥٥٧.

(٩) ابن منظور، "لسان العرب"، ٥: ٤٩، مادة " ف. خ. ر".

متعديًا؛ لأن اللازم بهذه المغالبة يصير متعديًا[١].

الرأي الثاني:

يرى أن "فَعَل" إذا أريد به المغالبة فإن مضارعه يأتي على زنة "يَفْعُل"، إن لم يكن حلقي العين أو اللام، وإلا المغالبة منه يجب أن تأتي على زنة: "يَفْعَل"، فيقال: "شَاعَرَني فشَعَرتُه أشْعَره"، و"وَاضَأني فوَضَأتُه أوضَؤه".

وقال بهذا الرأي: الكسائي[٢]، والجوهري[٣].

قال الجوهري: "وشاعَرْتُهُ فشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ –الفتح–، أي غلبتُه بالشِعْرِ"[٤].

يتضح من نص الجوهري موافقته لما ذهب إليه الكسائي من فتح عين مضارع "فَعَل" إذا قُصِدَ به المغالبة؛ لكون "شَعَرَ" حلقي العين.

وشذ ما ذهب إليه الجوهري من كسره لعين مضارع الفعل "خَصَمَ" لقصد المغالبة قائلاً: "...وخاصَمْتُ فلاناً فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ بالكسر، ولا يقال بالضم، وهو شاذٌّ"[٥]، حيث أوجب له الكسر، وحكم على ضم عين مضارعه بالشذوذ، ووافق الجوهري فيما ذهب إليه الزبيدي قائلاً: "... خاصَمَنِي فخَصَمْتُهُ، فأَنا أَخْصِمُهُ،

(١) محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من كلام العرب". تحقيق: د. رجب عثمان محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ١٥٧.

(٢) ينظر رأيه في: ابن عصفور، "الممتع"، ١: ١٧٣؛ محمد بن مرتضى الحسيني الزبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق: جماعة من المختصين، (الكويت: إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء، ٢٠٠١م)، ١٢: ١٨٠، مادة "ش. ع. ر".

(٣) الجوهري، "الصحاح"، ٢: ٦٩٩، مادة "ش. ع. ر".

(٤) المصدر السابق، ٢: ٦٦٩، مادة "ش. ع. ر".

(٥) المصدر السابق، ٥: ٩١٢، مادة "خ. ص. م".

بِالْكَسْرِ، لَا ثانِيَ لَهُ"[(١)]، وما ذهبا إليه شاذ عند البصريين قياسًا واستعمالاً، وفي ذلك يقول السيوطي: "وجوز الكسائي في حلقي العين فتح عين مضارعه، كحاله إذا لم يكن لمغالبة"[(٢)].

الخلاصة:

فالذي أطمئن إليه بعد عرض هذه الآراء، هو الرأي القائل: أن "فَعَل" إذا أريد به المغالبة فمضارعه يأتي على "يَفْعُل" مطلقًا، ولا فرق في ذلك بين أن يكون حلقي اللام أو العين أو لا يكون...، و هو رأي الجمهور، وابن مالك، وبَحْرَق[(٣)]، واختاره الرضي، حيث قال: "حُكِي عن الكسائي أنه استثنى أيضًا ما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية، وقال: "يلزمه الفتح، نحو: "شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ"، والحق ما ذهب إليه غيره؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ..... وقد حكى أبو زيد شاعَرْتُهُ فشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ.... اعلم أنه ليس باب المغالبة قياسًا بحيث يجوز لك نقل كل لغةٍ أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى..."[(٤)].

(١) الزبيدي، "تاج العروس"، ٤: ٣٦٦، مادة "خ. ص. م".
(٢) السيوطي، "المزهر"، ٢: ٣٨.
(٣) ينظر ص ١٨، ١٩ من البحث.
(٤) الرضي، "شرح الشافية"، ١: ٧١.

المبحث الثالث

التنبيه الثالث: حركة همزة الوصل

قال ابن مالك:

أَوَّلُـــهُ، وَبِهَمْـــزِ الْوَصْـــلِ مُنْكَسِـــراً

صِـــلْ سَـــاكِناً كَـــانَ بِالْمَحْـــذُوفِ مُتَّصِـــلَا[(١)]

أشار بَحْرَق إلى حركة همزة الوصل بقوله: "**تنبيه:** لعل الناظم –رحمه الله–إنما أطلق قوله أولاً: "وَبِهَمْزِ الْوَصْلِ مُنْكَسِراً "؛ ليشير إلى أنها زيدت ساكنة، ثم حركت حركة التقاء الساكنين وهو الكسر؛ وإنما عوض الضم فيما ثالثه مضموم للمناسبة؛ لاستثقال الانتقال من كسرة إلى ضمة، وهذا مذهب الجمهور–غير سيبويه، وعند سيبويه أنها زيدت ابتداء متحركة، بما حُرِّكت به من كسرة أو ضمة[(٢)]، وهو ظاهر عبارة الناظم"[(٣)].

الشرح لمضمون التنبيه

ذهب بَحْرَق إلى أن أصل حركة همزة الوصل عند ابن مالك أن تكون ساكنة، ولكنها حُرِكت بالكسر للتخلص من الساكنين؛ وإنما جاء تحريكها بالضم فيما ثالثة مضموم؛ لاستثقال الانتقال من الكسر إلى الضم، ونسب بَحْرَق هذا الرأي للجمهور،

(١) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٨٠.

(٢) وفي حقيقة الأمر لم يقل سيبويه بغير ما قال به جمهور النحاة من أن همزة الوصل حركتها الأصلية الكسر؛ وإنما عُدِل من الكسر إلى الضم فيما ثالثه مضموم؛ لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٤٦.

(٣) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٦٣.

ماعدا سيبويه؛ فإنه يرى أنها قد تحرك بالكسر أو بالضم، أي إنها زيدت في الأصل متحركة، وما نسبه بَحْرَق إلى جمهور النحاة ليس بصحيح، فالجمهور لم يقل بغير ما قال به سيبويه، وهو أن همزة الوصل تحرك بالكسر أو بالضم -كما سيتضح من مذهبهم- وابن مالك لم يقل بغير ما قال به الجمهور وسيبويه، على ما يبدو من كلامه في اللامية، وفي شرحه للتسهيل -على ما سنبينه فيما بعد- مما يدل على أن حركة همزة الوصل محل خلاف، وأن بَحْرَقًا اضطرب في نسبة الآراء إلى أصحابها.

الدراسة والتحليل

أجمع النحاة على أنه لا يجوز الابتداء بالساكن، وإن أردنا الابتداء بالساكن جئنا بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق به[(١)]، ووقع الاختيار على همزة الوصل لأمرين، أولهما: أن الألف كانت الأولى بالزيادة لخفتها؛ وإنما عدلنا عنها إلى الهمزة المتحركة؛ لكون الألف ساكنة، والهمزة أخت الألف في المخرج، وتشابهها في أمور كثيرة، ثانيهما: أن الهمزة تعد أول الحروف الحلقية، فخُصت بالابتداء لكي تناسب المعنيين[(٢)]، أما عن أصل حركتها، فهذا محل خلاف تفصيله كالآتي:

الرأي الأول:

يرى أن الأصل في حركة همزة الوصل الكسر، وإنما ضمت فيما ثالثه مضموم،

(١) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٩٩٨م)، ٣: ٤٠٢.

(٢) أبو البقاء بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، (ط١، بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ٢: ١٩١.

نحو: "أُدْحُل"؛ تجنبًا لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم؛ لذلك لا يوجد في كلام العرب "فِعُل"[(١)].

وقال بهذا الرأي:

سيبويه[(٢)]، والمبرد [(٣)]، والعكبري[(٤)]، وابن مالك[(٥)]، وبَحْرَق[(٦)]، ونُسِبَ هذا الرأي لبعض البصريين[(٧)].

قال سيبويه: "واعلم أن الألف الموصولة ... في الابتداء مكسورة أبدًا، إلا أن يكون الحرف الثالث مضمومًا فتضمها، وذلك قولك: أُقتُل، ... وذلك أنك قربت الألف من المضموم، إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة....؛ لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور وثانيه مضموم...."[(٨)].

(١) ابن جني، "سر الصناعة"، ١: ١١٦؛ وأبو البركات بن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، بدون تاريخ)، ٥٩٤.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٤٦.

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م)، ٢: ٨٧، ٨٨.

(٤) العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب"، ١٩٢/٢.

(٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، "شرح التسهيل". تحقيق: د. عبد الحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، (ط١، هجر، ١٩٩٠م)، ٣: ٤٦٥.

(٦) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٦٣.

(٧) أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٥٩٤.

(٨) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٤٦.

ومما يدل على موافقة ابن مالك لما ذهب إليه سيبويه والجمهور قوله: "ولما استحقت همزة الوصل الكسر في الأفعال كسرت أيضًا في الأسماء؛ لتجري على سنن واحد؛ فإن عرض فيما يلي الساكن الذي جيء بها من أجله ضمة لازمة، ضُمت هي إتباعًا، وتخلصًا من تتابع كسر وضم..."[(١)].

حجتهم في ذلك أمران:

أولاً: إنما تحركت همزة الوصل بالكسرة؛ لخفتها عن الضمة، ولم تحرك بالفتحة حتى لا تلتبس بهمزة الاستفهام إذ لوقلنا في: "اِصطفى"، "اَصطفى" بالفتح؛ لتوهم أن المراد بها الاستفهام، ولو قيل في الإخبار: "اِصطفى" بالكسر، وفي الاستفهام "اَصطفى" بالفتح، أُمِن اللبس؛ ولكثرة مصاحبة الكسرة للساكن؛ ألا ترى أنه لو اجتمع ساكنان لا يمكن التخلص منهما إلا بتحريك الأول منهما بالكسر؛ لذلك كانت الكسرة أولى من غيرها[(٢)].

ثانيًا: إنما جاءت همزة الوصل متحركة ولم تكن ساكنة؛ لأننا جئنا بها توصلاً إلى النطق بالساكن؛ لأن الابتداء بالساكن محال، وإذا زيدت وجب أن تُزاد متحركة، وإلا فكيف تُزاد ساكنة، والمقصد من زيادتها هو التخلص من النطق بالساكن؟[(٣)].

الرأي الثاني:

يرى أن همزة الوصل ساكنة؛ وإنما حُرِكت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين[(٤)].

---

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٤٦٦.

(٢) السيوطي، "الهمع"، ٣: ٤٤٦؛ أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٥٩٦.

(٣) أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٥٩٤.

(٤) أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، "التبصرة والتذكرة". تحقيق: د. فتحي مصطفى أحمد =

قال بهذا الرأي:

الصيمري[١][٢].

ونُسِبَ هذا الرأي للفارسي[٣]، وأبو الفداء[٤].

حجتهم في ذلك:

أن الحرف الذي يلي الهمزة ساكن، وهي ساكنة؛ لأنها زائدة على بناء الكلمة، ولا يجوز الجمع بين ساكنين؛ وللتخلص من الساكنين حُرِكت بالكسرة[٥].

الرد على هذا الرأي بأمرين:

أولهما: أنه لو كان الحرف الأول من الكلمة ساكنًا، وجئنا بالهمزة ساكنة لكي نتمكن من النطق بالساكن؛ لكان هذا الافتراض محالاً.

ثانيهما: أن الهمزة لو زيدت ساكنة ثم حُركت بالكسر لالتقاء الساكنين، لم تكن زيادتها في أول الكلمة من أجل النطق بالساكن؛ إذ لو كانت زيادتها من أجل

=

علي، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م) ١: ٤٣٦.

(١) تاريخ وفاة الصيمري مختلف فيه بين المترجمين له، ولكنهم أجمعوا على أنه من علماء القرن الرابع الهجري، ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ٢: ١٤٩.

(٢) الصيمري، "التبصرة والتذكرة"، ١: ٤٣٦.

(٣) ينظر رأيه في: السيوطي، "الهمع"، ٣: ٤٠٣.

(٤) عماد الدين إسماعيل، "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، (بيروت: لبنان، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م)، ٢: ١٩٩.

(٥) الصيمري، "التبصرة والتذكرة"، ١: ٤٣٦، وأبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٥٩٥.

ذلك؛ لأدى ذلك إلى العودة إلى ما فررنا منه[(١)].

الرأي الثالث:

يرى أن حركة همزة الوصل للاتباع فيجب كسرها إذا كان الحرف الثالث من الكلمة مكسورًا، نحو: "اِضرِب"، وتضم إذا كان الثالث مضمومًا، نحو: "اُدْخُل"، ولا يجوز الاتباع إذا كان الثالث مفتوحًا حتى لا يلتبس الخبر بالإنشاء[(٢)].

ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين[(٣)].

حجتهم في ذلك:

أنهم جعلوا حركة همزة الوصل تابعة لحركة العين؛ لأن العرب يتبعون ذلك في كلامهم، واستدلوا بأمثلة كثيرة على ذلك، منها قولهم: "مُنْتُن" بضم التاء تبعًا لضم الميم؛ والقياس أن تكون التاء مكسورة؛ لأنها مأخوذة من الفعل "أَنْتَنَ"، فهو "مُنْتِن"؛ إلا أنهم مالوا للاتباع، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء:١١]، بكسر الهمزة اتباعًا لكسر الميم في قوله: "فلأمه"[(٤)]، وهي قراءة حمزة، والكسائي[(٥)]،

(١) أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٥٩٨.

(٢) السيوطي، "الهمع"، ٣: ٤٠٤.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٥٩٤؛ والمصدر السابق ٣: ٤٠٤.

(٤) قُرئ بضم الهمزة، وكسرها، فمن ضمها فعلى الأصل، ومن كسرها فعلى الاتباع، ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ١: ٢٤٤.

(٥) ينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه، "إعراب القراءات السبع وعللها". تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، ١٩٩٢م)، ١٢٩.

وهما من القراء السبعة[١].

الرد على هذا الرأي:

أن الاتباع في التحريك ليس على سبيل الوجوب، وإنما هو على سبيل الجواز في كلمات محدودة، فكلمة "مُنْتُن" التي استدلوا بها على الاتباع يمكن المجيء بها على الأصل، ويقال: "مُنْتِن"[٢]، وكذلك القراءة في الآية قد ترد على الأصل بدون اتباع[٣].

الخلاصة:

فالذي أميل إليه من هذه الآراء، هو الرأي القائل: أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تكون متحركة بالكسر، وإنما ضمت فيما ثالثه مضموم، تجنبًا لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، وهو ما اختاره ابن مالك، وبَحْرَق، وأكثر البصريين[٤]؛ وذلك لقوة حجتهم؛ وسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره من المذاهب.

(١) ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ١: ١٢٨.

(٢) أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٥٩٦، ٥٩٧.

(٣) ينظر: العكبري، "البيان في غريب إعراب القرآن"، ١: ٢٤٤.

(٤) ينظر: ص٢٣ من البحث.

المبحث الرابع

التنبيه الرابع: فَعِيل بمعنى مَفْعُول

قال ابن مالك:

مِـنْ ذِي الثَّلَاثَـةِ بِـ "الْمَفْعُـولِ" مُتَّـزِناً

وَمَـا أَتَـى كَـ "فَعِيـلٍ" فَهْـوَ قَـدْ عُـدِلَا

بِـــهِ عَـــنِ الْأَصْـــلِ، .....

.....

نبه بحرق على اختلاف النحاة في نيابة "فَعِيل" عن "مَفْعُول" بقوله: "**تنبيهان**: أحدهما: مجيء "فَعِيل بمعنى مَفْعُول"، كثير في كلامهم، ومع كثرته فهو عند الجمهور مقصور على السماع، كما تُفهم عبارة الناظم[(١)]، وقال في التسهيل خلافًا لبعضهم[(٢)]، وفي شرحه: "وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له "فَعِيل بمعنى فَاعِل"، أي فيجوز: "ضَرِيب بمعنى مَضْرُوب"، ولا يجوز: "عَلِيم بمعنى مَعْلُوم"[(٣)]، فيما نقله ولده بدر الدين -رحمه الله- من إجماع النحاة على أنه لا ينقاس[(٤)]- ذهول عما نص عليه والده في التسهيل وشرحه من الخلاف فيه"، **ثم نبه بَحْرَق** مرة أخرى قائلاً: "...إلى أن ما أتى ... نائبًا عن وزن مَفْعُول، فهو إنما ينوب عنه في الدلالة فقط لا في العمل..."، **ونبه**

(١) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٨١.

(٢) ابن مالك، "التسهيل"، ١٣٨.

(٣) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٨٨.

(٤) أبو عبد الله بدر الدين المعروف بابن الناظم، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٣١٦.

أيضًا بقوله: "... ما ذكره الناظم –رحمه الله– هو مذهب الجمهور، وظاهر عبارته شمول "فَعِيل" وغيره، وقد أجازه ابن عصفور مطلقًا، وأجازه بعضهم في "فَعِيل" لكثرته..."[(١)].

الشرح لمضمون التنبيه

أشار بَحْرَق إلى أن المفهوم من لامية الناظم، أنه قد يأتي من الأبنية ما هو على زنة "فَعِيل" دالاً على المفعول، نحو: "كَحِيل بمعنى مَكْحُول"؛ للدلالة على المعنى دون العمل، وهذا كثير في كلام العرب، ولكنه مع كثرته مقصور عند الجمهور على السماع، ولكن ابن مالك في التسهيل أشار إلى أنه ليس مقصورًا على السماع، بل يجوز فيه القياس، وفي شرحه للتسهيل وضح بأنه يكون مقيسًا إذا لم يأتِ منه "فَعِيل بمعنى فَاعِل"، والغريب أن ابن الناظم في شرحه لألفية والداه نقل إجماع النحاة على أن "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" لا ينقاس.

الدراسة والتحليل

"فَعِيل" من الأوزان المشتركة بين الصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، ولكنها عندما تدل على الصفة المشبهة، تكون من الصفات الملازمة لصاحبها، بخلافها للمبالغة، فإنها تدل على شدة اتصاف صاحبها بهذه الصفة، ولكن لا يعني ذلك ملازمتها له، وقد تنوب هذه الصيغة بكثرة عن اسم المفعول، فيقال: "كَحِيل"، بمعنى: "مَكْحُول"، ومن الصفات التي تنوب عن اسم المفعول في الدلالة على معناه: "فِعْل"، كـ" ذِبْحٍ" بمعنى: "مَذْبُوح"، و"فَعَل" كـ"قَبَض" بمعنى: "مَقْبُوض"، وفي نيابة "فَعِيل" عن اسم المفعول خلاف في كون هل نيابته قياسية أم سماعية؟ وتفصيله كالآتي:

(١) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦.

الرأي الأول:

يرى أن مجيء "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" كثير، ولكنه مقصور على السماع، فلا يقال: "ضَرِيب" بمعنى" مَضْرُوب"[(١)]؛لعدم ورود السماع بذلك.

وقال بهذا الرأي: جمهور النحاة[(٢)].

وفي ذلك يقول أبو حيان مشيرًا إلى عدم قياسيته: "وقد جاءت ألفاظ بمعنى المفعول على "فِعْل"، نحو: "ذِبْح"، ... وعلى "فَعَل" نحو: "قَنَص"...، وعلى "فُعْلَة": "أُكلَة"، .... فـ "ذِبْح" بمعنى: "مَذْبُوح"، وكذا باقيها ولا ينقاس هذا فلا تقول: "ضَرَب" ... في معنى: "مَضْرُوب.."[(٣)].

الرأي الثاني:

يرى أن مجيء "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" مقيس فيما ليس له "فَعِيل بمعنى فَاعِل"، كـ"قَتِيل"؛ فإنها تأتي بمعنى "مَقْتُول" لا بمعنى "قَاتِل"، وأما "سَمِيع، وعَلِيم" فإنها تأتي بمعنى فَاعِل؛ لأنه لم يرد لها "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" فيقال: "سَمِيع بمعنى سَامِع"، و"عَلِيم بمعنى عَالِم"[(٤)].

---

(١) بهاء الدين بن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد كامل بركات، (ط٢، دمشق: دار الفكر ١٩٨٢م)، ٢: ٢٠٩.

(٢) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"١٧٤، ونسب الشيخ خالد الأزهري هذا الرأي لابن مالك، ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري: "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٢: ٤٤.

(٣) أبو حيان، "ارتشاف الضرب "، ٥ :٢٢٨٨.

(٤) ابن مالك، "شرح التسهيل" ٣: ٨٨، أبو محمد بدر الدين بن قاسم المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك". تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان (ط: ١، دار الفكر العربي، =

وقال بهذا الرأي: ابن مالك[(١)].

الرأي الثالث:

يرى أن مجيء "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" لا ينقاس بإجماع النحاة.

وقال بهذا الرأي: ابن الناظم[(٢)].

الرد على هذا الرأي:

ما ذكره ابن الناظم فيه نظر؛ لأن والداه، وضح في باب اسم الفاعل في معرض حديثه عن نيابة "فَعِيل بمعنى المفعول"، أن هذه النيابة ليست مقيسة خلافًا لبعضهم[(٣)].

وفي شرح التسهيل بين أن بعض النحاة جعله مقيسًا فيما ليس له "فَعِيل بمعنى فَاعِل"[(٤)].

والتمس السيوطي العذر لابن الناظم فيما ذهب إليه، بأنه توهم كلام والده في شرح الكافية على إطلاقه، فقد قال في ذلك الناظم: "وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه"[(٥)]، فتوهم ابن الناظم أن هذا الإطلاق يشمل الأوزان الثلاثة التي تنوب عن اسم

=

٢٠٠٠م)، ٣: ٨٧١.

(١) ابن مالك، "التسهيل"، ١٣٨؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٨٨.

(٢) ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ٣١٦.

(٣) ابن مالك، "التسهيل"، ١٣٨.

(٤) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٨٨.

(٥) أبو عبد الله محمد بن مالك، "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية

=

المفعول، وهي: "فَعِيل، وفَعَل، وفَعْل"؛ ولكنه في حقيقة الأمر الكلام مقصور على" فَعَل، وفَعْل"؛ لأنه فصلهما بعد أن وضح أن مجيء "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" كثير؛ وأنه لا يقاس عليه ولم يذكر في ذلك إجماعًا ولا خلافًا[1].

أما بالنسبة لعمل هذه الصفات عمل اسم المفعول، الذي يمثل التنبه الثاني والثالث الذي أشار إليه بَحْرَق في هذه المسألة؛ فهذا أيضًا محل خلاف تفصيله كالآتي:

الرأي الأول:

يرى أن هذه الصفات التي تنوب عن "مَفْعُول" لا تعمل عمله، وإنما تدل على معناه؛ فلا يقال: "مررت برجلٍ جريح عبدُه"، فترفع عبده بـ"جريح"، وما ورد منها من عمل فهو موقوف على السماع.

وقال بهذا رأي:

ابن مالك[2]، وابن عقيل[3]، ونُسِب هذا الرأي للجمهور، واختاره بَحْرَق[4].

الرأي الثاني:

يرى أن جميع الصفات التي تنوب عن "مَفْعُول" تعمل عمله؛ فيجوز رفع ما بعدها.

=

الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٨٢م)، ٤ :٢١١٠.

(١) السيوطي، "الهمع"، ٣: ٢٨٨.

(٢) ابن مالك، "التسهيل"، ١٣٨.

(٣) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، "شرح ألفية ابن مالك ". تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (ط٢٠، القاهرة: دار التراث، دار مصر، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٩٨٠م)، ٣: ١٣٩.

(٤) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٧٦.

وقال بهذا الرأي: ابن عصفور.

وفي ذلك يقول : "... واسم المفعول، وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات، حكم الفعل المبني للمفعول"[(١)].

وردّ هذ الرأي:

بأنه يحتاج في منعه أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب[(٢)].

الخلاصة:

فالذي أرتضيه بعد هذا العرض هو الرأي الثاني الذي وضح أن مجيء "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" يكون قياسًا إذا لم يأت منه "فَعِيل بمعنى فَاعِل"؛ لاعتماده على المنطوق من كلام العرب[(٣)]، أما بَخْرَق فلم أجد له رأيًا واضحًا في هذه المسألة بل كان ناقلاً لآراء من سبقوه دون تأييد أو معارضة، وإنما أبدى اندهاشه مما ذهب إليه ابن الناظم في إجماعه على أن مجيء "فَعِيل بمعنى مَفْعُول" لا ينقاس بالإجماع، أما بالنسبة لعمل هذه الصفات فالذي اختاره هو ما أجمع عليه الجمهور، وأيده بَخْرَق، وهو عدم إعمال هذه الصفات عمل اسم المفعول؛ لأنه لم ينقل عن العرب[(٤)].

(١) ابن عصفور، "المقرب"، ١: ٨١.

(٢) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٠ :٣٦٢.

(٣) ينظر: ص ٣٠ من البحث.

(٤) ينظر: ص٣١ من البحث.

المبحث الخامس

التنبيه الخامس: "فَعْل" مصدر الثلاثي المتعدي بين القياس والسماع

قال ابن مالك:

"فَعْـلٌ مَقِـيسُ الْمُعَـدَّى، وَ "الْفُعُـولُ" لِغَـيْ

رِهِ؛ .....[1]

نبه بحرق قائلاً: "**تنبيه:** ظاهر كلامه أن "فَعْلاً"مقيس في "فَعَل" المفتوح المعدّى مطلقًا، وإن سُمِعَ غيره، وهو مذهب الفراء[2]، ولكن المنقول عن سيبويه[3] والأخفش[4] أنه مقيس ما لم يُسمع، فإن سُمِعَ غيره وُقف عنده، ولم يخترع له مصدرًا آخر على القياس فلا يقال في طَلَبَه طَلَبًا...، طَلْبًا، .....، ولا يجوز أن يقال ذلك قياسًا، وظاهر عبارته أيضًا أنه مقيس في "فَعِلَ" المكسور بلا قيد، وهو أيضًا ظاهر إطلاق الخلاصة[5]، حيث قال: "فَعْل" قياس مصدر المعدّى"[6]، وهو مقتضى كلام سيبويه والأخفش، ولكن قيد في التسهيل اطراداه بأن يدل على عمل بالفم، نحو: "لَقِمَ لَقْمًا"، ....، وأما غير عمل الفم فجيء مصدره على "فَعْل" قليل، ومنه "حَمِده

(١) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٨٣.

(٢) ينظر رأيه في، ابن عقيل: "المساعد"، ٢: ٦٢٢.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٩.

(٤) ينظر رأيه في: ابن عقيل، "المساعد"، ٢: ٦٢٢.

(٥) ينظر: أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والصرف"(بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، منشورات: محمد على بيضون)، ٣٥.

(٦) ابن مالك، "التسهيل"، ٢٠٥؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٤٧٠، ٤٧١.

حَمْدًا"..."[١].

الشرح لمضمون التنبيه

نبه بَحْرَق على أن ظاهر كلام الناظم في لاميته أن "فَعْلاً" مصدرًا قياسيًا لـ "فَعَل" المتعدي، وإن سُمِعَ غيره، وهذا ما اختاره الفراء، أما سيبويه، والأخفش، فذهبا إلى أنه مقيس مالم يُسمع غيره، فإن سُمِعَ غيره، وجب الوقوف على ما سُمِعَ، ولم نضع له مصدرًا آخر على القياس، وظاهر كلام الناظم في الخلاصة أنه جعل "فَعْل" مصدرًا قياسيًا لـ "فَعِل" ولم يقيده بشيء، ولكنه قيده في التسهيل بأن يُفهم عملاً بالفم، وإن لم يُفهم ذلك فمجيء مصدره على "فَعْل" قليل.

الدراسة والتحليل

تعددت مصادر الفعل الثلاثي اللازم الذي يأتي على "فَعَل، وفَعِل"، أما مصدر المتعدي منهما فإنه يأتي على "فَعْل"، وفي قياسية هذا المصدر خلاف تفصيله كالآتي:

الرأي الأول:

يرى أن "فَعْلاً" هو المصدر القياسي للمتعدي من "فَعَل، وفَعِل"، "كـ"رَدَّ ردًّا "وأَكَل أَكْلًا "، و"فَهِم فهْمًا، ولَقِمَ لقْمًا"، مالم يُسمع خلافه، فإن سُمِع خلافه وجب الوقوف على ما سُمِعَ.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه[٢]، والأخفش[٣]، وبَحْرَق[٤].

(١) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٨٢، ١٨٣.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٩.

(٣) ينظر رأيه في: ابن عقيل، "المساعد"، ٢: ٦٢٢.

(٤) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٨٢، ١٨٣.

قال سيبويه: ".. وقالوا ضَرَبَهَا الفحل ضِرَابًا ...، والقياس، ضَرْبًا، ولا يقولونه كما لا يقولون نَكْحًا، وهو القياس"(١).

قال بَحْرَق: "المنقول عن سيبويه والأخفش أنه مقيس ما لم يُسمع، فإن سُمِعَ غيره وُقف عنده، ولم يخترع له مصدرًا آخر على القياس فلا يقال في: طَلَبَه طَلَبًا، ....، طَلْبًا، .....، ولا يجوز أن يقال ذلك قياسًا"(٢).

يُفهم من كلام بَحْرَق موافقته لما ذهب إليه سيبويه، والأخفش، ووضح الصبان المقصود بالقياس بأنه: إذا ورد فعل ولم يعلم له مصدر فإنه يقاس على "فَعْل"، ويؤتى بمصدره على هذا الوزن، أما إذا سُمِع له مصدر آخر فنقف على ما سُمِعَ(٣).

الرأي الثاني:

يرى أنه يجوز القياس على "فَعْل" للمتعدي من "فَعَل، وفَعِل"، وإن سُمِع غيره.

وقال بهذا الرأي: الفراء(٤)، وابن مالك(٥) -في أحد قوليه.

الرأي الثالث:

يرى أنه لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع، فلا نقيس على "فَعْل"، وإن لم يوجد السماع.

---

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٤، ٩.

(٢) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٨٢، ١٨٣.

(٣) محمد بن علي الصبان، "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، (ط١، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية ١٩٩٧م)، ٢: ٤٥٩.

(٤) ينظر رأيه في: ابن عقيل، "المساعد"، ٢: ٦٢٢.

(٥) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٨٣.

وقال بهذا الرأي: المبرد[١]، وابن جودي[٢][٣].

فأشار المبرد إلى استحالة خضوع مصادر الفعل الثلاثي للقياس بقوله: "اعْلَم أَن هَذَا الضَّرْب من المصادر يَجِيء على أَمْثِلَة كَثِيرَة بزوائد وَغير زَوَائِد وَذَلِكَ أَن مجازها مجَاز الْأَسْمَاء والأسماء لَا تقع بِقِيَاس"[٤]، أي أنها سماعية عنده.

الرأي الرابع:

يرى أن مصادر الثلاثي عامة قياسية لكثرتها.

وقال بهذا الرأي: الزمخشري[٥]، وأبو بكر الرازي[٦].

حيث جزم الأخير أن القياس الغالب في مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية من "فَعَل، و"فَعِل" أن يجيء مصدرهما على "فَعْل"؛ لكثرتها، نحو: "نَصَر: نَصْرًا"، و"فَهِم،

(١) المبرد، "المقتضب"، ٢: ١٤٢.

(٢) هو خلف بن فتح بن جودي القيسي، نحوي، مقرئ، من أهل يابرة وسكن قرطبة، ومن مؤلفاته: الناهج في شرح ما أشكل من الجمل للزجاجي، توفي سنة ٤٣٤هـ، ينظر ترجمته في: السيوطي، "بغية الوعاة"، ١: ٥٥٦.

(٣) ينظر رأيه في: السيوطي، "الهمع"، ٣: ٢٨٢.

(٤) المبرد، " المقتضب"، ٢: ١٤٢.

(٥) أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، "المفصل في علم العربية ". تحقيق: د. فخر صالح قدراة، (ط١، الأردن: دار عمار، ٢٠٠٤م) ٢١٥؛ والنعمان بن ثابت المعروف بأبي حنيفة، "المطلوب شرح المقصود في التصريف، وبهامشه شرحان على المقصود، روح الشروح لعيسى السيروى، وإمعان الأنظار"، لزين الدين محمد بيرعلى المعروف ببيركلى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٤م)، ٢٤.

(٦) الرازي، "مختار الصحاح "، ٧.

فَهْمًا"[١].

الرأي الخامس:

يرى أن "فَعْلاً" يكون مصدرًا قياسيًا لـ"فَعَل" المتعدي، وإن سُمِعَ غيره، ولا يكون هذا المصدر قياسيًا في "فَعِل" المتعدي إلا إذا أفهم عملاً بالفم، نحو: "لَقِمَ لَقْمًا"، وإن لم يُفهم ذلك فمجيء المصدر منه على "فَعْل" قليل، نحو: "حَمِده حَمْدًا"، وقد يجيء على فِعْل كـ"حَفِظَه حِفْظًا"، وعلى "فُعْل"، كـ" لَبِسه لُبْسًا".

وقال بهذا الرأي:

ابن مالك-في أحد قوليه.

قال ابن مالك: "والمقيس في المتعدي من فَعَل" مطلقًا، ومن " فَعِل" المُفهِم عملاً بالفم: "فَعْل"."[٢].

الخلاصة:

فالذي أختاره بعد هذا العرض هو الرأي القائل: أن "فَعْلاً" هو المصدر القياسي للمتعدي من "فَعَلَ، وفَعِل"، مالم يُسمع خلافه، فإن سُمِع خلافه وجب الوقوف على ما سُمِعَ، وهو ما اختاره بَحْرَق[٣]؛ وما ذهب إليه بعض النحاة من عدم قياسية مصادر الثلاثي عامة غير صحيح، وهذا ما ضعفه ابو البقاء الكفوي بقوله: "القَوْل بِأَن مصَادر الثلاثي.. لَا تنقاس لَيْسَ بِصَحِيح بل لَهَا مصَادر منقاسة ذكرهَا

(١) المصدر السابق، ٧.

(٢) ابن مالك، "التسهيل"، ٢٠٥؛ ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٤٧٠، ٤٧١.

(٣) ينظر: ص ٣٤ من البحث.

النحويون"[١]، ولم يشترط أحد من النحاة ما شرطه ابن مالك في التسهيل في مصدر "فَعِل" المتعدي لكي يأتي مصدره على "فَعْل" أن يفهم عملاً بالفم[٢]، ولم يتفق أكثر النحويين مع ابن مالك فيما أطلقه في لاميته من كون "فَعْل" مصدرًا قياسيًا لـ "فَعَل" المتعدي، وإن سُمِعَ غيره[٣]؛ لأنه إن لم يوجد القياس فلابد أن يوقف على السماع؛ مما يدل على قوة ما ذهب إليه بَحْرَق، وضعف غيره من الآراء.

(١) أيوب بن موسى الكفوي، "الكليات". تحقيق: عدنان درويش، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ١٠٤٧.

(٢) ابن مالك، "التسهيل"، ٢٠٥.

(٣) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٨٣.

المبحث السادس

التنبيه السادس: المحذوف من المصدرين "إفْعَال، واسْتِفْعَال" المعتلين العين

قال ابن مالك:

-مَـا عَينُـهُ اعْتَلَّـتِ "الْإِفعَـالُ" مِنْـهُ، و"الِاسْـ

تِفْعَـالُ: "بِالتَّـا؛ وَتعْـوِيضٌ بِهَـا حَصَـلَا[1]

نبه بحرق في معرض حديثه عن مصدر غير الثلاثي المعتل العين، بقوله: "**تنبيه:**... واختلفوا في المحذوف من، نحو: "الإقَامة، والاسْتِقَامة" من الألفين، فعند سيبويه، والخليل، أنها الألف المزيدة قبل الآخر للدلالة على المصدر؛ ...[2]"، وعند الأخفش والفراء العكس؛ ..."[3][4]، **ثم نبه مرة أخرى قائلاً:** "و ربما حذفوا التاء من، نحو: "الإقَامة"، فقالوا: "إقَاما، وإجَابا"، وقد نبه على ذلك في الخلاصة، حيث قال: "وغالبًا ذا التاء الزم"[5]، ويكثر ذلك مع الإضافة، نحو: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور:٣٧][6]".

الشرح لمضمون التنبيه

يتضح أن بَحْرَقًا نبه على الخلاف في تحديد المحذوف من مصدر "إفْعَال،

(١) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٨٤.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٨٣.

(٣) ينظر رأيهما في: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١٠: ٧٠.

(٤) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الاقفال"، ١٩٧.

(٥) ينظر: ابن مالك، "الألفية"، ٣٥.

(٦) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الاقفال"، ١٩٨.

واسْتِفْعَال" معتلي العين، فذكر أن الخليل وسيبويه أجازا حذف الألف الثانية الزائدة؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل، والفراء، والأخفش أجازا حذف الألف الأولى التي تمثل عين الكلمة؛ لأن الحرف المزيد زيد للدلالة على معنى، وبحذفه يفوت الغرض من زيادته، وسواء أكان المحذوف في صيغتي "إفْعَال، واسْتِفْعَال" الألف الأولى أم الثانية، يعوض عن المحذوف بتاء في آخر المصدر تدل على المحذوف، وأجاز ابن مالك في ألفيته حذفها لأجل الإضافة.

الدراسة والتحليل

لما كانت الأفعال لهذه المصادر معتلة العين، أعلت مصادرها لاعتلال أفعالها، ومن أمثلة ذلك قولنا في مصدر الفعل "أقَامَ": "إِقَامة"، ومصدر الفعل "اسْتَقَام": "اسْتِقَامة"، فالأصل في مصدر هذين الفعلين: "إِقْوَام"، و"اسْتِقْوَام"؛ نقلت حركة الواو فيهما، وهي "الفتحة" إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ فصارتا "إِقَوْام"، و"اسْتِقَوْام"، ثم قلبت "الواو" فيهما ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارتا "إِقَاْم"، "واسْتِقَاْم"، فالتقى ساكنان – الألف الأولى التي تمثل عين الكلمة، والألف الثانية الزائدة، وهي ألف المصدر –، ولابد من حذف أحد الساكنين، فصارتا بعد حذف أحد الساكنين "إِقَام، واسْتِقَام"، وعُوِضَ عن الحرف المحذوف بالتاء في آخرهما فقيل: "إِقَامَة، واسْتِقَامة"[(١)]، ولكن أي الساكنين حُذف الأول أم الثاني؟، هذا محل خلاف توضيحه كالآتي:

الرأي الأول:

يرى أن المحذوف من المصدرين "إفْعَال، واسْتِفْعَال" المعتلين العين، هي الألف الثانية الزائدة، – التي تمثل ألف المصدر.

(١) المبرد، "المقتضب"، ١: ٢٣٨؛ وابن جني، "المنصف"، ٢٩١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٦: ٥٨، ١٠: ٧٠؛ والرضي، "شرح الشافية"، ١: ١٦٥، ٣: ١٥١.

وقال بهذا الرأي:

الخليل[١]، **وسيبويه**[٢].

حجتهما في ذلك:

أن ألف المصدر- زائدة، والزائد أولى بالحذف، ووزنهما بعد حذف الألف الزائدة "إفَعْلة، واسْتِفَعْلة"، وأجاز سيبويه عدم التعويض بالتاء، واستدل على ذلك بقوله تعالىَّ: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور:٣٧][٣].

الرأي الثاني:

يرى أن المحذوف من المصدرين "إفْعَال، واسْتِفْعَال" المعتلين العين، هي الألف الأولى التي تمثل عين الكلمة، وعوض عن المحذوف بالتاء، ووزنهما بعد الحذف: "إِفَالة، واسْتِفَالة"، وأجاز الفراء عدم التعويض بالتاء وخص ذلك بحال الإضافة؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة[٤]؛ولأن الإضافة سدت مسد التعويض[٥].

(١) ابن جني، "المنصف"، ٢٩١.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٨٣.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٨٣.

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، (ط١، دار المصرية، بدون تاريخ)، ٢: ٢٥٤.

(٥) المصدر السابق، ٢: ٢٥٤؛ أبو السّعادات هبة الله بن عليّ بن الشجري، "الأمالي الشجرية". تحقيق: د. محمد محمود الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٩٢م)، ٢: ١٨٦، ١٨٧.

وقال بهذا الرأي:

الفراء[١]، والأخفش[٢]، و بَحْرَق[٣].

قال بَحْرَق: "... فإن كان معتلها كـ"اسْتَعَان، واسْتَقَام"، ....تسقط العين في مصدره...."[٤].

وحجتهم في ذلك:

أن حذف حرف العلة أولى من حذف حرف زيد للدلالة على معنى، وبحذفه يفوت الغرض الذي جيء به من أجله[٥].

الخلاصة:

فالذي أميل إليه هو الرأي القائل: أن المحذوف من مصدر "إفْعَال، واسْتِفْعَال" المعلين العين، هي الألف الثانية الزائدة، – التي تمثل ألف المصدر.؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل؛ مما يدل على ضعف رأي بَحْرَق ومن تبعه[٦].

(١) الفراء، "معاني القرآن"، ٢: ٢٥٤.

(٢) ينظر رأيه في: ابن عصفور، "الممتع"، ٢: ٤٩٠.

(٣) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ١٩٧.

(٤) المصدر السابق، ١٩٧.

(٥) الرضي، "شرح الشافية"، ١: ١٦٥.

(٦) ينظر: ص ٣٩من البحث.

المبحث السابع

التنبيه السابع: المَفْعَل والمَفْعِل من المثال الواوي[1]

قال ابن مالك:

مِـنْ ذِي الثَّلَاثَـةِ لَا "يفْعِـلْ" لَـهُ أَثْـتِ بِـ"مَفْ
عَـلٍ" لِمَصْـدَرٍ أَوْ مَـا فِيـهِ قَـدْ عُمِـلَا
كَـذَاكَ مُعْتَـلٌّ لَامٍ مُطْلَقـاً، وَإِذَا الْ
فَـا كَـانَ وَاواً بِكَسْـرٍ مُطْلَقـاً حَصَـلَا
وَلَا يـؤَثِّرُ كَـوْنُ الْـوَاوِ فَـاءً إِذَا
مَـا اعْتَـلَّ لَامٌ كَ "مَـوْلِىً"، فَـارْعَ صِـدْقَ وَلَا
فِي غَـيْرِ ذَا عَيَنَـهُ افـتَحْ مَصْـدَراً، وَسِـوَا
هُ اكْسِـرْ، وَشَـذَّ الَّـذِي عَـنْ ذَلِـكَ اعْتَـزَلَا[2]

نبه بَحْرَق على مجيء "المَفْعَل والمَفْعِل" من المثال الواوي، سواء أريد بذلك المصدر الميمي، أو اسم الزمان والمكان، بقوله: "**تنبيه:** شمل إطلاقه ما فاؤه واو ومضارعه مفتوح: سواء كان من باب "فَعَل" بالفتح ك" وَضَعَ"، "يَضَعَ"، أو من باب "فَعِل" بالكسر ك"وَجِلَ"، "يَوجَل"، ...، لكن المختار -وبه صرح بدر الدين رحمه الله- أن ذلك خاص بما مضارعه على "يفْعِل" بالكسر، ك"وَعَدَ"، "يَعِد"، أما، نحو: "وَضَعَ"، و"وَجِلَ"، "يَوْجَل" فملحق بباب: "فَرِحَ"، "يَفْرَح"، وقد سبق أن المفعل منه

(١) التسمية بهذا المصطلح انفرد بها بَحْرَق.
(٢) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ٨٥.

مفتوح مطلقًا..."[١].

الشرح لمضمون التنبيه

نبه بَحْرَق إلى إطلاق ابن مالك في لاميته عندما تحدث عن مجيء المصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان من المثال الواوي، فإنه جعل المفعل منه مكسور العين مطلقًا ولم يفرق بين ما إذا كان مضارعه مكسورًا، نحو: "وَعَدَ"، "يَعِد"، وبين ما كان مضارعه مفتوحًا، نحو: "وَجِلَ"، "يَوْجَل"، و"وَضَعَ"، "يَضَع"، وهذا ما ذهب إليه غيره من النحاة –على ما سنوضحه فيما بعد– ولكن بدر الدين –حمه الله– خص "المفْعِل" بمكسور العين في المضارع، نحو: "وَعَدَ"، "يَعِد"، فيقال: "مَوْعِد"، أما نحو: "وَجِلَ"، "يَوْجَل"، و"وَضَعَ"، "يَضَع"، فالمفعل منه مفتوح العين فيقال: "الموْجَل"، و"الموْضَع"[٢]، وهو المختار عند بَحْرَق.

الدراسة والتحليل

تتداخل بعض الصيغ في الدلالة على شيئين مختلفين من مشتقات الفعل، ك "المفعِل، والمفعَل" فقد يدلان على المصدر أو على اسمي الزمان والمكان، وفي مجيء "المفعَل، والمفعِل" من المثال الواوي خلاف توضيحه كالآتي:

الرأي الأول:

يرى أن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من المثال الواوي يأتي على زنة "مفعِل" مطلقًا، سواء كان مكسور العين في المضارع، نحو: "وَعَدَ"، "يَعِد"، أو

(١) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ٢٠٣.

(٢) أبو عبد الله بدر الدين المعروف بابن الناظم، "شرح العلامة بدر الدين على لامية ابن مالك". (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٩٢م)، ٤٩، ٥٠.

مفتوحها، سواء أكان مفتوح العين من باب "فَعَل" كـ"وَضَعَ"، "يَضَعَ"، أو من باب "فَعِل" كـ "وَجِلَ"، "يَوجَل"، فيقال: "مَوْعِد"، و "مَوْضِع"، و"مَوْجِل".

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(١)، والفراء(٢)، وابن السراج(٣)، وابن مالك(٤)، والرضي(٥).

قال الفراء: "... وما كَانَ أوّله وَاوًا مثل: "وزنت، وورثت..." فالمفعل فِيهِ اسمًا كَانَ أو مصدرًا مكسور..."(٦).

وبين سيبويه السبب في مجيء المفعل من "وَجِلَ، يَوْجَل"، على زنة "مَفْعِل" بقوله: "وقال أكثر العرب في "وَجِل"، "يَوْجَل" و"وَجِلَ"، "يَوْحَل"، "مَوْجِل ومَوْحِل"؛ وذلك لأن "يَوجَل"، "يَوْحَل"، وأشباههما في هذا الباب من "فَعِل"، "يَفْعَل" قد يعتل، فتقلب الواو ياء مرة، وألفًا مرة، وقد تعتل الياء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها في الأول؛ لأنها في حالة اعتلال؛ ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول، وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته"(٧).

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٩٢.

(٢) الفراء، "معاني القرآن"، ٢: ١٥٠.

(٣) أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، "الأصول في النحو". تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ٣: ١٤٦.

(٤) ابن مالك، "لامية الأفعال"، ١٣٨.

(٥) الرضي، "شرح الشافية"، ١: ١٧٠؛ وابن عصفور، "الممتع"، ٢: ٤٣٢.

(٦) الفراء، "معاني القرآن"، ٢: ١٥٠.

(٧) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٩٣.

وشرح الرضي ما قاله سيبويه بأنه لما كانت واو "يَوْجَل"، و"يَوْحَل" في المضارع قد تعل بقلبها ألفًا، فيقال: "ياجل، ويَاجل" وقد تقلب ياء، فيقال: "يِيجَل، ويِيحَل"، وعندما تقلب ياء تكسر الياء التي قبلها، شبهت بالواو التي في "يَوعِد" المعتلة بالحذف، فجاء المفعل منهما مكسور العين، كما جاء المفعل من "وَعَدَ" كذلك، فقالوا: "مَوْجِل"، و"مَوْحِل" كما قالوا: "مَوْعِد"[١].

الرأي الثاني:

يرى أن ما كان مضارعه مفتوح العين، نحو: "وَضَعَ، يَضَع"، و"وَجِلَ، يَوْجَل"، فإن المصدر الميمي، واسمي الزمان، والمكان منه يأتيان على زنة: "مَفْعَل"، وما كان مضارعه مكسورًا، نحو: "وَعَدَ"، "يَعِد"، فإن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان يأتيان منه على زنة "مَفْعِل".

وقال بهذا الرأي: ابن المؤَدِب[٢]، وابن الناظم[٣]، وبَحْرَق[٤].

ونجد سيبويه يوضح سبب مجيء المفعل من هذه الأفعال بفتح العين بأنها لغة ضعيفة لقوم من العرب بقوله: "وحدثنا يونس ... أن ناسًا من العرب يقولون في: "وَجِلَ، يَوْجَل"، ونحوه: "مَوجَل، ومَوْحَل"؛ وكأنهم هم الذين قالوا: "يوجَل"، فسلّموه، فلما سُلِّم وكان "يَفْعَل ك "يركَب"، ونحوه شبهوه به..."[٥].

(١) الرضي، "شرح الشافية"، ١: ١٧٠.

(٢) أبو القاسم بن محمد بن سعيد المعروف بابن المؤَدِّب، "دقائق التصريف". تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، (العراق: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م) ١٢٣.

(٣) ابن الناظم، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، ٤٩، ٥٠.

(٤) بَحْرَق الحضرمي، "فتح الأقفال"، ٢٠٣.

(٥) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٩٣.

ووضح بَحْرَق مراده هو ومن تبعه في هذا الرأي، بأنهم جعلوا المفعل تابع للمضارع فما كان مضارعه على يفعِل وسقطت عينه في المضارع، فإن المفعل منه يأتي مكسور العين، سواء كانت عينه في الماضي مفتوحة، أو مكسورة، فيقال: "المَوْعِد، والمَوْئِل، والمَوْرِد"، وما كان مضارعه مفتوح العين، فإن واوه لا تحذف في المضارع، وفي هذه الحالة يأتي المفعل منه مفتوح العين.

وجعل ابن المؤَدِب اسمي الزمان والمكان مما لم تحذف عينه في المضارع، على زنة "مفعِل" نحو: "يَوسَن"، و"يَوْجَل"، وتفتح عين المفعل إذا أريد به المصدر[(١)].

الخلاصة:

فالذي أطمئن إليه بعد هذا العرض، هو الرأي القائل: أن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من المثال الواوي يأتي على زنة "مفعِل" مطلقًا، سواء كان مكسور العين في المضارع أو مفتوحها؛ لأنه يمثل رأي الكثير والغالب من أقوال النحاة، فضلاً عن كونه يمثل لغة أكثر العرب[(٢)]، وهذا ما صرح به سيبويه حيث قال: "وقال أكثر العرب في"وَجِل"، "يَوْجَل" و"وَجِل"، "يَوْحَل"، "مَوْجِل ومَوْحِل"..."[(٣)]؛ مما يدل على

(١) ابن المؤَدِب، "دقائق التصريف"، ١٢٣.

(٢) ينظر: ص ٤٣، ٤٤ من البحث.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٩٣.

الخاتمة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله الذي أوتي جوامع الكلم، وبعد:

فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وهي كالآتي:

- كشفت الدراسة عن أهمية التنبيهات التي ذكرها بَحْرَق في كتابه، أنها كانت إكمالاً لما فات ابن مالك في لاميته، وتوضيحًا لما أطلقه، وبيانًا لما أجمله، فهي تكميل لجهد ابن مالك في لاميته.
- أثبت الدراسة صحة ما نبه إليه بَحْرَق من أنه إذا أريد المغالبة من "فَعَل" فإن مضارعه يأتي على" يَفعُل" مطلقًا، ولا فرق في ذلك بين حلقي العين أو اللام أو غيره.
- أيدت الدراسة ما نبه إليه بَحْرَق من أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تكون متحركة بالكسر؛ وإنما ضمت فيما ثالثه مضموم؛ لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم..
- أوضحت الدراسة صحة ما نبه إليه بَحْرَق من أن صيغة "فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول" تنوب عنه في الدلالة على معناه دون عمله؛ لعدم ورود النيابة في العمل عن العرب.
- أشارت الدراسة إلى تأييد ما أرتأه بَحْرَق من أن "فَعْلاً" هو المصدر القياسي للمتعدي من "فَعَل، وفَعِل" ما لم يُسْمَع خلافه، وإن سُمِعَ خلافه وجب الوقوف على ما سُمِع.
- بينت الدراسة ضعف ما نبه إليه بَحْرَق من أن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من المثال الواوي يأتي على "مَفعَل" إذا كان مفتوح العين في المضارع، ويأتي على "مَفْعِل" إذا كان مكسور العين فيه؛ لأنه لا يمثل لغة أكثر العرب؛ ولم يقل به أكثر النحويين.
- أثبتت الدراسة اضطراب بَحْرَق في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، فقد نسب إلى ابن مالك أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون ساكنة، وحُرِكَت بالكسر

للتخلص من الساكنين، ونسب هذا الرأي للجمهور ما عدا سيبويه، وفي حقيقة الأمر لم يقل سيبويه وابن مالك بغير ما قال به الجمهور، وهو أن أصل حركتها الكسر وضمت فيما ثالثه مضموم.

- بينت الدراسة انفراد بَحْرَق باستخدامه لمصطلحات جديدة لم يسبق إليها كإطلاقه لمصطلحي المفعَل، والمفعِل على اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي.
- أظهرت الدراسة إضافة بَحْرَق بعض الأفعال إلى قائمة الأفعال الشاذة التي لم يسبقه إليها غيره، كالفعل "وَضحَ، يَضِح" مضارعه على "يَفْعِل" وهذا شاذ عنده، وقياسه "يفعَل".
- لم يتبع بَحْرَق مذهب نحوي معين، بل كان يختار منها ما قويت حجته، وصحت أدلته.
- تركيز بَحْرَق في تنبيهاته على عين الفعل وما تصرف منه خاصة، وهذا لم يسبقه إليه غيره.

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها:

اهتمام الباحثين بعمل دراسة مقارنة بين كتاب "فتح الأقفال" وبين الشروح الأخرى التي اهتمت بشرح لامية الأفعال لابن مالك.

﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧].

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن السراج، أبو بكر محمد. "الأصول في النحو". تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).

ابن الشجري، أبو السّعادات هبة الله. "الأمالي الشجرية". تحقيق: د. محمد محمود الطناحي. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٩٢م).

ابن المؤَدِب، أبي القاسم بن محمد. "دقائق التصريف". تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، و د. حاتم صالح الضامن، و د. حسين تورال. (العراق: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. "سر صناعة الإعراب". تحقيق: د. حسن هنداوي. (ط٢، دمشق، حلب: دار القلم، ١٩٩٣م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. "المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني". (ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م).

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين. "شرح العلامة بدر الدين على لامية ابن مالك". (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٩٢م).

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين. "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد باسل عيون السود. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين. "إعراب القراءات السبع وعللها". تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، ١٩٩٢م).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. "ليس في كلام العرب لابن خالويه". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط٢، ١٩٧٩م).

ابن عصفور، أبو الحسن علي. "الممتع في التصريف". تحقيق: د. فخر الدين قباوة. (ط١، بيروت، لبنان: دار المعرفة، ١٩٧٨م).

ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد كامل بركات. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م).

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. "شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل". تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (ط: ٢٠، القاهرة: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠م).

ابن مالك، أبو عبد الله محمد. "شرح التسهيل". تحقيق: د. عبد الحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. (ط١، هجر، ١٩٩٠م).

ابن مالك، أبو عبد الله محمد. "لامية الأفعال". تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم. (ط١، ٢٠٢١ م).

ابن مالك، أبو عبد الله محمد. "ألفية ابن مالك في النحو والصرف". (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، "بدون تاريخ").

ابن مالك، أبو عبد الله محمد. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات. (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ م).

ابن مالك، أبو عبد الله محمد. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء

التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٨٢م).

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء. "شرح المفصل". (دمشق: إدارة الطباعة المنيرية، "بدون تاريخ").

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء. "شرح الملوكي في التصريف". تحقيق: فخر الدين قباوة. (ط١، دمشق، حلب: المكتبة العربية ١٩٧٣م).

ابن الأنباري، أبو البركات بن الأنباري. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين". تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك. مراجعة د. رمضان عبد التواب. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، "بدون تاريخ").

أبو حنيفة، النعمان بن ثابت. "المطلوب شرح المقصود في التصريف، وبهامشه شرحان على المقصود، روح الشروح لعيسى السيروى، وإمعان الأنظار لزين الدين محمد بيرعلى المعروف ببيركلى. (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٤م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب من كلام العرب. تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب. (ط: ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).

أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت. "النوادر في اللغة". تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. (ط١، دار الشروق، ١٩٨١م).

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل. "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام. (بيروت، لبنان: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م).

بَحْرَق الحضرمي، محمد بن عمر. "فتح الاقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال". تحقيق: د. مصطفى النحاس. (ط ٢، ١٩٥٤م).

جرير، جرير بن عطية. "ديوان جرير". بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. (ط٣، القاهرة: دار المعارف، "بدون تاريخ ").

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م).

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". عُنى بتصحيحه. محمد شرف الدين يالتقايا، (إسطنبول: وكالة المعارف ١٣٦٠ هـ- ١٣٦٢ هـ).

الرضي، محمد بن الحسن الرضي. "شرح شافية ابن الحاجب". شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي. تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون. (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م).

الزبيدي، محمد بن مرتضى. "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق: جماعة من المختصين. (الكويت: إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء، ٢٠٠١م).

الزمخشري، محمود بن عمرو. "المفصل في علم العربية للزمخشري". تحقيق: د. فخر صالح قدراة. (ط١، الأردن: دار عمار، ٢٠٠٤م).

السخاوي، أبو الخير محمد. "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع". (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، بدون تاريخ).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط٢، دار الفكر، ١٩٧٩م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". شرحه، وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. (ط٣، القاهرة: دار التراث "بدون تاريخ").

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق:

أحمد شمس الدين. (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الشلي اليمني، محمد بن أبي بكر باعلوي. "السناء الباهر بتكملة النور السافر في أخبار القرن العاشر". تحقيق: إبراهيم بن أحمد المقحفي. (ط١، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ٢٠٠٤م).

الصبان، محمد بن علي. "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمي، ١٩٩٧م).

الصيمري، عبد الله بن علي. "التبصرة والتذكرة". تحقيق: د. فتحي مصطفى أحمد علي. (ط ١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "البيان في غريب إعراب القرآن". تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: غازي مختار طليمات. (ط١، بيروت، لبنان: دار الفكر، المعاصر، دمشق، سورية: دار الفكر، ١٩٩٥م).

عمر رضا كحالة. "معجم قبائل العرب القديمة والحديثة". (ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م).

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. (ط١، دار المصرية "بدون تاريخ").

الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. "القاموس المحيط". (ط٨، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥م).

الكفوي، أيوب بن موسى. "الكليات". تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. (بيروت: مؤسسة الرسالة "بدون تاريخ").

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م).

المرادي: بدر الدين حسن. "توضيح المقاصد والمسالك". تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان. (ط١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م).

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله. "معجم البلدان". (ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م).

ثانيًا: الرسائل العلمية:

بافقيه الشحري، محمد بن عمر. "تاريخ حوادث السنين ووفاة العلماء العاملين والسادة المربين والأدباء الصالحين". تحقيق: أحمد صالح رابضه. إشراف: د. شائف عبده سعيد. رسالة ماجستير" للعام، ٢٠٠٠م.

Bibliography

I: Sources and references :

al-Qur'ān al-Karīm.

Ibn Al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad. "Al-Uṣūl fī Al-Naḥw". Investigated by: Dr. ʻAbd al-Ḥusain al-Fatlī. (3st ed, Beirut: Mu'assasat Al-Risālah, 1996m).

Ibn Al-Shajarī, Abū al-Saʻādāt Hibat Allāh. "Al-Amālī Al-Shajariyyah". Investigated by: Dr. Muḥammad Maḥmūd Al-Ṭanāḥī. (1st ed, Cairo: Maktabat Al-Khānjī, Maṭbaʻat Al-madanī, Al-Mu'assasah Al-Saʻūdīyah Be-Miṣr, 1992).

Ibn al-Mu'addib, Abu Al-Qāsim Ibn Muḥammad. "Daqā'iq Al-Taṣrīf". Investigated by: Dr. Aḥmad Nājī al-Qaisī, Dr. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, and Dr. Ḥusain Tūrāl. (Iraq: Maṭbaʻat Al-Majmaʻ Al-ʻIlmī Al-ʻIrāqī, 1987).

Ibn Jinnī, Abū Al-Fatḥ ʻUthmān. "Sirr Ṣināʻat al-Iʻrāb". Investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī. (2st ed , Damascus, Aleppo: Dār al-Qalam, 1993).

Ibn Jinnī, Abū Al-Fatḥ ʻUthmān. "Al-Munṣif, Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf lil-Māzinī", (2nd ed., Dār Iḥyā' Al-Turāth Al-Qadīm, 1954).

Ibn Al-Nāẓim, Abū ʻAbdillāh Badr Al-Dīn. "Sharḥ Al-ʻAllāmah Badr Al-Dīn ʻalá Lāmīyat Ibn Mālik". (1st ed., Cairo: Maktabat Al-Khānjī, Maṭbaʻat Al-Madanī, Al-Mu'assasah Al-Saʻūdīyah Be-Miṣr, 1992).

Ibn Al-Nāẓim, Abū ʻAbdillāh Badr al-Dīn. "Sharḥ Ibn Al-Nāẓim ʻalá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd. (1st ed , Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2000).

Ibn Khālawaih, Abū ʻAbdillāh Al-Ḥusain. "Iʻrāb Al-Qirā'āt Al-Sabʻ Wa-ʻIlalihā". Investigated by: Dr. ʻAbd al-Raḥmān Ibn Sulaymān Al-ʻUthaymīn. (1st ed., Cairo: Maktabat Al-Khānjī, Maṭbaʻat Al-Madanī, Al-Mu'assasah Al-Saʻūdīyah, 1992).

Ibn Khālawaih, Al-Ḥusain Ibn Aḥmad. "Laysa fī Kalām Al-ʻArab li-Ibn Khālawaih". Investigated by: Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār. (2nd ed., 1979).

Ibn ʻUṣfūr, Abū Al-Ḥasan ʻAlī. "al-Mumtiʻ fī al-Taṣrīf". Investigated by: Dr. Fakhr Al-Dīn Qabāwah. (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Maʻrifah, 1978).

Ibn ʻAqīl, Bahā' Al-Dīn Ibn ʻAqīl. "Al-Musāʻid ʻalá Tas′hīl Al-Fawā'id". Investigated by: Muḥammad Kāmil Barakāt. (1st ed.,

Damascus: Dār al-Fikr, 1982).
Ibn ʻAqīl, Bahā' Al-Dīn ʻAbdillāh. "Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik li-Ibn ʻAqīl". Investigated by: Muḥammad Muḥyī Al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. (20th ed., Cairo: Dār al-Turāth, Dār Miṣr, 1980).
Ibn Mālik, Abū ʻAbdillāh Muḥammad. "Sharḥ Al-Tas′hīl". Investigated by: Dr. ʻAbd al-Ḥaman al-Sayyid, Dr. Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (1st ed., Dār Hijr, 1990).
Ibn Mālik, Abū ʻAbdillāh Muḥammad. "Lāmīyat al-Afʻāl". Investigated by: Dr. ʻAbd al-Muḥsin Ibn Muḥammad Al-Qāsim. (1st ed., 2021).
Ibn Mālik, Abū ʻAbdillāh Muḥammad. "Alfīyat Ibn Mālik fī Al-Naḥw wa-Al-Ṣarrf". (Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-ʻIlmīyah).
Ibn Mālik, Abū ʻAbdillāh Muḥammad. "Tas′hīl al-Fawā'id wa-Takmīl Al-Maqāṣid". Investigated by: Muḥammad Kāmil Barakāt. (Cairo: Dār al-Kātib Al-ʻArabī, 1967).
Ibn Mālik, Abū ʻAbdillāh Muḥammad. "Sharḥ Al-Kāfiyah Al-Shāfiyah". Investigated by: ʻAbd al-Munʻim Aḥmad Harīdī. (1st ed., Makkah al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, 1982).
Ibn Yaʻīsh, Muwaffaq Al-Dīn Abū al-Baqā'. "Sharḥ Al-Mufaṣṣal" (Damascus: Al-Muniriyah Printing Department, "No date").
Ibn Al-Anbārī, Abū Al-Barakāt Ibn Al-Anbārī. "Al-Inṣāf fī Masā'il Al-Khilāf Bayna Al-Baṣrīyīn Wa-al-Kūfīyīn". Investigated by: Jawdah Mabrūk Muḥammad Mabrūk. Review by: Dr. Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī "No Date").
Abū Ḥanīfah, Al-Nuʻmān Ibn Thābit. "Al-Maṭlūb Sharḥ Al-Maqṣūd fī Al-Taṣrīf, wa-be-Hāmishihi Sharḥān ʻalá Al-Maqṣūd, Rūḥ Al-Shurūḥ li-ʻĪsá al-Sairawá, wa-Imʻān Al-Anẓār li-Zayn Al-Dīn Muḥammad Birʻlá Al-Maʻrūf be-Birklá. (Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2024).
Abū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf. "Irtishāf Al-Ḍarab Min Kalām Al-ʻArab". Investigated by: Dr. Rajab ʻUthmān Muḥammad, and Dr. Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1998).
Abū Zaid Al-Anṣārī, Saʻīd Ibn Aws Ibn Thābit. "Al-Nawādir fī al-Lughah". Investigated by: Dr. Muḥammad ʻAbd al-Qādir Aḥmad. (1st ed., Dār Al-Shurūq, 1981).
Abū Al-Fidā', ʻImād Al-Dīn Ismāʻīl. "Al-Kunnāsh fī Fannai Al-Naḥw

Wa-al-Ṣarf". Investigated by: Dr. Riyāḍ Ibn Ḥasan Al-Khawwām. (Beirut, Lebanon: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 2000).

Baḥraq Al-Ḥaḍramī, Muḥammad Ibn ‘Umar. "Fatḥ al-Aqfāl wa-Ḥallu Al-Ishkāl be-Sharḥ Lāmīyat Al-af‘āl". Investigated by: Dr. Muṣṭafá Al-Naḥḥās. (2st ed , 1954).

Al-Jawharī, Ismā‘īl Ibn Ḥammād. "Al-Ṣiḥāḥ Tāj Al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ Al-‘Arabīyah". Investigated by: Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār. (4th ed., Beirut: Dār Al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1987).

Al-Raḍī, Muḥammad Ibn Al-Ḥasan Al-Raḍī. "Sharḥ Shāfīyah Ibn Al-Ḥājib". Commentary by: ‘Abd Al-Qādir Al-Baghdādī. Investigated by: Muḥammad Nūr Al-Ḥasan, et al. (Beirut – Lebanon: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmīyah, 1975).

Al-Sakhāwī, Abū al-Khair Muḥammad. "Al-Ḍaw’ Al-Lāmi‘ li-Ahl Al-Qarrn Al-Tāsi‘". (Beirut: publications of Dār Maktabat Al-Ḥayāh, no publication year).

Sībawaih, ‘Amr Ibn ‘Uthmān. "Al-Kitāb". Investigated by: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. (2nd ed., Cairo: Maktabat Al-Khānjī, 1982).

Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān Ibn Abī Bakr. "Bughyat Al-Wu‘āh fī Ṭabaqāt Al-Lughawīyīn Wa-al-Nuḥḥāh lil-Suyūṭī". Investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (2nd ed., Dār al-Fikr, 1979).

Al-Suyūṭī, ‘Abd Al-Raḥmān Ibn Abī Bakr. "Al-Muz′hir fī ‘Ulūm Al-Lughah Wa-Anwā‘ihā" Commentary by: Muḥammad Aḥmad Jād Al-Mawlá Bik, ‘Alī Muḥammad Al-Bajāwī and Muḥammad Abū Al-Faḍl Ibrāhīm. (3rd ed., Cairo: Dār al-Turāth " no Publication year ").

Al-Suyūṭī, ‘Abd Al-Raḥmān Jalāl Al-Dīn. "Ham‘ Al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ Al-Jawāmi‘". Investigated by: Aḥmad Shams Al-Dīn. (3rd ed., Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmīyah, 1998).

Al-Ṣabbān, Muḥammad Ibn ‘Alī. "Ḥāshiyat Al-Ṣabbān ‘alá Sharḥ Al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik". (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmī, 1997).

Al-Ṣaimarī, ‘Abdullāh Ibn ‘Alī. "Al-Tabṣirah Wa-al-Tadhkirah". Investigated by: Dr. Fatḥī Muṣṭafá Aḥmad ‘Alī. (1st ed., Damascus: Dār Al-Fikr, 1982).

Al-‘Ukbarī, ‘Abdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Bayān fī Gharīb I‘rāb Al-Qur’ān. Investigated by: Dr. Ṭāhā ‘Abd al-Ḥamīd Ṭāhā, revised Muṣṭafá al-Saqqā. (Cairo: al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1980).

Al-‘Ukbarī, ‘Abdullāh ibn al-Ḥusain. "Al-Lubāb fī ‘Ilal al-Binā’ Wa-Al-I‘rāb". Investigated by: Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt. (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Fikr, al-Mu‘āṣir, Damascus, Syria: Dār al-Fikr, 1995).

‘Umar Riḍā Kaḥḥālah. "Mu‘jam Qabā’il al-‘Arab al-Qadīmah wa-al-Ḥadīthah". (7th ed., Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1994).

Al-Farrā’, Abū Zakarīyā Yaḥyá ibn Ziyād. "Ma‘ānī al-Qur’ān". Investigated by: Aḥmad Yūsuf Najātī and ‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī. (1st ed., Dār al-Miṣrīyah " no Publication year ").

Al-Fayrūz Ābādī, Muḥammad ibn Ya‘qūb. "al-Qāmūs al-Muḥīṭ". (8th ed., Beirut, Lebanon: Mu’assasat al-Risālah, 2005).

Al-Kaffawī, Ayyūb ibn Mūsá. "al-Kullīyāt". Investigated by: ‘Adnān Darwīsh and Muḥammad al-Miṣrī. (Beirut: Mu’assasat al-Risālah "bi-dūn Tārīkh").

Al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". Investigated by: Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaimah. (Cairo: Ministry of Religious Endowments, Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, 1994).

Al-Murādī, Badr Al-Dīn Ḥasan. "Tawḍīḥ Al-Maqāṣid wa-Al-Masālik". Investigated by: Dr. ‘Abd al-Raḥmān ‘Alī Sulaimān. (1st ed., Dār al-Fikr al-‘Arabī, 2000).

Yāqūt al-Ḥamawī, Shihāb al-Dīn Abū ‘Abdillāh. "Mu‘jam al-Buldān". (2nd ed., Beirut: Dār Ṣādir, 1995).

II: Scientific Thesis:

Bāfaqih Al-Shaḥrī, Muḥammad ibn ‘Umar. "Tārīkh Ḥawādith al-Sinīn wa-Wafāt Al-‘Ulamā’ Al-‘Āmilīn wa-Al-Sādah Al-Murabbīn wa-Al-Udabā’ Al-Ṣāliḥīn". Investigated by: Aḥmad Ṣāliḥ Rābḍh. Supervised by: Dr. Shā’if ‘Abduh Sa‘īd. MA thesis, for the year 2000.

١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 18

Oct - Dec 2025